المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعنيّ بالتنمية المستدامة

دليل لإعداد الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة

نسخة 2018

شعبة التنمية المستدامة
إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية
الأمم المتحدة

المنتدى السياسي الرفيع المستوى
المعنيّ بالتنمية المستدامة

دليل لإعداد الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة

الغاية من هذا الدليل والهدف منه

وُضِع هذ الدليل بهدف إعداد الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة في كلّ بلد، وعرض نتائجها. لا بدّ من قراءته بالتزامن مع مقترح الأمين العام المحدّث بشأن المبادئ التوجيهية الطوعيّة المشتركة لتقديم التقارير المتعلقة بالاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة، في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة. وقد أُرفِقت تلك المبادئ المحدّثة بهذا الكتيّب تحت تسمية الملحق 2.

يأتي هذا الدليل استكمالاً لمبادئ الأمين العام التوجيهية كونه يوفّر معلومات أساسية وعملية حول الخطوات التي قد تتّخذها البلدان عند إعداد استعراضاتها الوطنيّة الطوعيّة. وقد صُمّم خصّيصاً لتزويد كلّ بلد بالقواعد الأساسيّة المبدئيّة التي ينطلق منها عند إعداد مراجعاته. لا ندّعي بالطبع شمولية هذا الدليل، نظراً لوجود مجموعة واسعة من المراجع الأخرى التي قد تستمدّ منها البلدان معلومات إضافيّة عن هذا الموضوع، والبعض منها وارد ذكره في هذا النصّ.

سيُصار إلى تحديث هذه الوثيقة دورياً كي تعكس المعلومات والتواريخ المستجدّة.

للاطّلاع على الدليل عبر الإنترنت، أو الاستعلام عن آخر المعلومات الواردة بشأن الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة، الرجاء زيارة
https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/

من إعداد: إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة التنمية المستدامة، كانون الأول/يناير 2018.

الترجمة إلى اللغة العربية والطبع: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

تمهيد

إنّ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها الـ17، التي أقرّتها كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر 2015، ترسم خارطة طريق بعيدة الرؤية لسائر الدول والجهات المعنيّة، كي تعمل جاهدةً على إرساء عالم ينعم بالازدهار المستدام والإدماج الاجتماعي والمساواة، فيما تسعى بالتزامن مع ذلك إلى الحفاظ على موارد كوكبنا والحرص على عدم إهمال أحد. إنها لمهمّة شاقّة بالطبع، لذلك علينا أن ننطلق بهذه المسيرة جنباً إلى جنب إذا كنّا نتطلّع إلى تحقيق النجاح، مستخلصين العِبر بعضنا من بعض. من هنا أهمية متابعة خطّة التنمية لعام 2030، ومراجعتها بشكل فعّال، من خلال التعلّم من الأقران، لتجديد المساعي وإحراز تقدّم في تحقيق أهداف التنمية المستدامة الطموحة والمترابطة. في صلب تلك الجهود، يأتي دور الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة، التي أصبحت مكوّنا رئيساً من مكوّنات تنفيذ ومراجعة خطّة 2030 وأهداف التنمية المستدامة.

في ظلّ هذه التطوّرات، كانت خمس وستون دولة قد بادرت إلى إجراء استعراضات وطنيّة طوعيّة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة، فيما يُتوقّع أن تقدّم 48 دولة أخرى استعراضاتها في تموز/يوليو 2018. ويتناول هذا الدليل، الذي أعدّته إدارة الأمم المتحدة للشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة بصفتها الأمانة العامة للمنتدى المذكور، بالمبادئ التوجيهيّة للأمين العام بشأن تلك الاستعراضات، كاشفاً عن الخبرات المتبادلة المكتسبة لما يزيد عن سنتين في مجال إجراء تلك الاستعراضات وتدعيمها تحت مظلة المنتدى.

يقدّم هذا الدليل، الذي أُعِدّ بفضل تضافر جهود أفرقاء عدّة، معلومات مفيدة عن الخطوات التي قد تتّخذها البلدان عند إعداد استعراضاتها الوطنيّة الطوعيّة. ويشرح بشكل عمليّ شتّى المراحل التي تمرّ بها هذه العملية، بدءاً بالإعلان عن نيّة تقديم الاستعراض وتنظيمه وإعداده، بما تنطوي عليه من مكوّنات رئيسة

وما يتّصل بها من ورش عمل تحضيريّة، وصولاً إلى عرض نتائجه في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. والاستعراضات، بحسب تأكيد الأغلبية، ليست هدفاً بحدّ ذاته إنما الوسيلة الكفيلة بتسريع وتيرة التنفيذ. إنطلاقاً من هذه الروحيّة، يقدّم الدليل أيضاً مقترحات بشأن الخطوات المفترض اتّخاذها في مرحلة ما بعد تقديم الاستعراضات. ويتضمّن ملحقين مفيدين، وهما قائمة مرجعيّة بالأعمال التحضيريّة للاستعراض، فضلاً عن مقترح الأمين العام المعدّل بشأن المبادئ التوجيهيّة الطوعيّة المشتركة لتقديم التقارير المتعلّقة بالاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة، والواجب قراءته واستخدامه بالتزامن مع هذ الدليل.

إنه لمن الصعوبة بمكانٍ إيفاء المساعي الهائلة الجارية بغرض المتابعة والمراجعة على المستوى الوطني كامل حقها، لكنني آمل أن يشكّل هذا الدليل مرجعاً مفيداً للبلدان التي تعتزم إجراء استعراضات وطنيّة طوعيّة، لأنّ المُراد هو أن تجد فيه البلدان أداة تساعدها في مسيرتها نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والأهداف المرتبطة بها. سيخضع هذا الدليل لاحقاً للتعديل والتحديث مع اتّساع الخبرة والدراية المكتسبة في عمليّة الاستعراضات، وترسّخ دعائمها.

ليو جينمين

وكيل الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون الاقتصادية والاجتماعية

الأمم المتحدة

المحتويات

تمهيد 3

أ. البداية: كيف تنطلق ورشة الاستعراض؟ 6

مقدّمة 6

إرشادات بشأن الاستعراضات 8

كيف تعلن الدول عن نيّتها إجراء استعراض وطني طوعي 8

ب. تنظيم الاستعراض والتحضير له 10

ج. مشاركة الجهات المعنيّة المتعددة 13

د. الركائز الأساسيّة لإعداد الاستعراض 15

توليد الشعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة 16

إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنيّة 18

تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة 22

عدم إهمال أحد 24

الآليات المؤسسيّة 26

المسائل الهيكليّة 28

الأهداف والمقاصد 28

آليات التنفيذ 29

الخطوات المقبلة 31

الملاحق 31

خاتمة 32

ه. ورش العمل التحضيرية وتقديم الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة 32

و. المهل النهائيّة لتقديم الاستعراضات إلى إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة 33

ز. تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى 35

ح. بعد تقديم الاستعراض 36

الملحق 1: قائمة مرجعيّة بالأعمال التحضيريّة للاستعراض الوطني الطوعي 38

الملحق 2: المبادئ التوجيهية المشتركة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتّحدة بشأن تقديم التقارير الطوعيّة الوطنيّة، في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة 40

أ. البداية: كيف تنطلق ورشة الاستعراض؟

مقدّمة

تندرج الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة ضمن نطاق أعمال المتابعة والمراجعة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. لكنّ تلك الاستعراضات التي يحتضنها المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة يجب أن تجري، وفق ما نصّت عليه الفقرة 48 من تلك الخطة، على أساس طوعي تحت إشراف الدولة، على أن تشمل البلدان المتقدّمة والنامية على السواء. ينبغي أيضاً أن توفّر منبراً لتعزيز الشراكات، بسبلٍ عدّة، منها مشاركة المجموعات الرئيسة وغيرها من الجهات المعنيّة[1]. وهي تشكّل فرصة سانحةً لتبادل الخبرات، بما في ذلك النجاحات والتحدّيات والدروس المستخلَصة، تسريعاً لوتيرة تنفيذ خطة العام 2030.

ينبغي عدم فصل الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة عن عملية تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بل الأصح أنها تتيح للبلدان معاينة أوجه القصور في تنفيذ الأهداف والمقاصد، وتقييمها. وتسمح لكلّ بلد أن يضع سياسات وهيكليّة عمل وآليّة له أكثر تلاؤماً مع واقعه الخاص، معيداً النظر في أهدافه التنموية المحليّة لتحقيقها بشكل فعّال.

تهدف الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة إلى تتبّع التقدّم المُحرز على صعيد تنفيذ خطة العام 2030، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها في البلدان كافة، على نحوٍ يراعي طابعها العالمي والمتكامل، والتنمية المستدامة بأبعادها كلّها. وتأخذ تلك الاستعراضات بعدّة مبادئ، نذكر منها المبدأ المنصوص عليه في الخطة والداعي إلى أن تكون موضوعيّة ومبنيّة على دراية واسعة، وأن تكون جامعة وتشاركيّة وشفّافة ومتاحة للجميع، على أن تولي اهتماماً خاصاً للفئات الأشدّ فقراً والأكثر ضعفاً وتخلّفاً عن سواها[2].

---

[1] تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030، قرار الجمعية العامة 70/1. راجع أيضاً الفقرة 8 من قرار الجمعية العامة 67/290، لمعرفة المزيد عن الاستعراضات والتفويض الممنوح للمنتدى السياسي الرفيع المستوى في هذا المجال.

[2] الفقرة 74 من قرار الجمعية العامة رقم 70/1.

يعقد المنتدى السياسي الرفيع المستوى اجتماعه السنوي الذي يستمرّ لثمانية أيام في تموز/يوليو، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي[3]. فتقوم البلدان بتقديم استعراضاتها الوطنيّة الطوعيّة أثناء اجتماع المنتدى على المستوى الوزاري الممتدّ على ثلاثة أيام. وتجدر الإشارة إلى أنّ اجتماع المنتدى لعام 2018 على المستوى الوزاري سيُعقَد ما بين 16 و18 تموز/يوليو، داخل قاعة المؤتمرات رقم 4 في مقر الأمم المتحدة بنيويورك.

يعقد المنتدى اجتماعاته بدعوةٍ من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، الذي يكون سفيراً وممثّلاً دائماً لإحدى الدول الأعضاء، ويتمّ انتخابه لسنة واحدة. فهو الذي يتولّى توجيه الدعوات عندما يعقد المنتدى اجتماعاته برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، موافقاً بذلك على برنامج عمله الذي يشمل تقديم الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة. يُذكَر أنّ صاحبة السعادة ماري تشاتاردوفا، سفيرة الجمهورية التشيكية وممثّلتها الدائمة لدى الأمم المتحدة في نيويورك، تتولّى حالياً رئاسة المجلس الاقتصادي والاجتماعي. وستترأس جلسات الاستعراضات لعام 2018، بمساعدة نواب رئاسة المجلس الأربعة.

يشهد المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً استعراضات محوريّة للتقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك المسائل الشاملة لعدّة قطاعات[4]. تسهيلاً لمراجعة هذا التقدّم بشكل معمّق، يعمد المنتدى سنوياً إلى مناقشة مجموعة من الأهداف والروابط القائمة بينها، تبعاً لطابع التكامل والترابط وعدم القابلية إلى التجزئة الذي تتّسم به[5]. وفي هذا السياق، سيجري المنتدى المزمع عقده في العام 2018، برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، مراجعة معمّقة للأهداف 6 و7 و11 و12 و15، فضلاً عن الهدف 17 الذي يخضع لمراجعة سنوية.

وقد سبق لأربع وستين دولة أن أجرت استعراضات وطنيّة طوعيّة في سياق المنتدى السياسي الرفيع المستوى (22 منها في العام 2016، و43 في العام 2017، مع الإشارة إلى إقدام توغو على تقديم استعراضها في كلا المحفلين). يُتاح للجميع الاطّلاع على تلك الاستعراضات، وما حملته من رسائل أساسيّة، عبر الرابط https://sustainabledevelopment.un.org/hlpf. أمّا في العام 2018، فستقدّم سبع وأربعون دولة استعراضاتها الوطنيّة الطوعيّة.

[3] يلتئم المنتدى السياسي الرفيع المستوى أيضاً كل أربع سنوات، برعاية الجمعيّة العامة للأمم المتحدة، على مستوى رؤساء الدول والحكومات. وفي العام 2019، سيعقد المنتدى اجتماعين، الأول في تموز/يوليو برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي، حيث يُصار إلى تقديم الاستعراضات الوطنية الطوعية، وآخر في أيلول/سبتمبر برعاية الجمعية العامة، عملاً بقرار الجمعية العامة رقم 70/299.

[4] الفقرة 85 من قرار الجمعية العامة رقم 70/1.

[5] الفقرة 4 من قرار الجمعية العامة رقم 70/299.

الرسم البياني 1: خريطة تبرز توزّع البلدان التي قدّمت استعراضات وطنيّة طوعيّة 2016-2018

إرشادات بشأن الاستعراضات

لعلّ أبرز الإرشادات المقدّمة بخصوص الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة تكمن في المبادئ التوجيهية المشتركة المحدّثة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتّحدة، والواردة في الملحق 2. ترسم تلك المبادئ إطاراً عاماً لبعض القواسم المشتركة بين الاستعراضات، مع اتّسامها ببعض المرونة حتى يتسنّى للبلدان تعديلها وفق ما تقتضيه ظروفها الخاصة. وتسعى تلك المبادئ إلى تعزيز مبدأ الاتساق بين الاستعراضات تسهيلاً لعملية المقارنة مع مرّ الوقت. لكنها تترك للبلدان حرية اختيار آلية الاستعراض التي تريد تبعاً لأوضاعها وظروفها المحلية، عملاً بطابعها الطوعي.

من المصادر الهامة الأخرى، نذكر التقارير التجميعيّة المتعلّقة باستعراضات العامين 2016 و2017. فتقدّم تلك التقارير لمحة عن الخصائص العامة التي تتميّز بها الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة في تلك الفترة، فضلاً عن الأمثلة الإضافيّة التي تتضمنّها حول الممارسات الجيدة والدروس المستخلَصة من بلدان سبق لها أن أجرت استعراضات.

كيف تعلن الدول عن نيّتها إجراء استعراض وطني طوعي

بما أنّ رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي هو الذي يدعو لانعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى، فمن واجب البلدان بحسب الممارسات المتّبعة أن تُعلِم الرئيس بنيّتها إجراء استعراض، دونما حاجة إلى ملء نموذج أو استمارة تسجيل. بل يتعيّن على كل بلد، فور اتخاذه قراراً بهذا الشأن، أن يبلّغه للرئيس بموجب كتاب يتقدّم به الممثّل الدائم للبلد المعني. للاطّلاع على نموذج عن هذا الكتاب، الرجاء الرجوع إلى الكتاب أدناه (الرسم البياني 2).

بدوره، يُطلع الرئيس البلدان على مجمل المسائل المتعلقة بالاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة بموجب كتاب يوجّهه إلى بعثاتها الدائمة في نيويورك. تتحدّد قائمة البلدان المتطوعة لإجراء استعراضات على أساس مبدأ الأسبقية (الأولويّة للبلدان التي تبلّغ أولاً)، إلى حين اكتمال القائمة وبلوغها الحدّ الأقصى. في أيلول/سبتمبر 2017، أعلم الرئيس البلدان بإقفال قائمة الاستعراضات لعام 2018، بعد أن بلغ مجموعها 47 بلداً، مشجّعاً تلك التي لم تفلح في الانضمام إلى تلك القائمة أن تحجز مقعداً لها في المنتدى السياسي الرفيع المستوى لعام 2019. يمكن الاطّلاع على قائمة البلدان المتطوّعة للمشاركة على مدار السنوات على الموقع الإلكتروني الخاص بالمنتدى: https://sustainabledevelopment.un.org/vnrs/.

سعادة السفير/ة [إسم السفير/ة]
رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الأمم المتحدة

سعادة السفير/ة،

بالإشارة إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعنيّ بالتنمية المستدامة لـ[عام]، الذي سيُعقد برعاية المجلس الاقتصادي والاجتماعي في تموز/يوليو [عام]،

وبالإشارة إلى قرار الجمعيّة العامة رقم 1/70، يشرّفني أن أتقدّم منكم بطلب إدراج [إسم البلد] ضمن قائمة البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة التي ستجري في سياق المنتدى لـ[عام].

يعلّق [إسم البلد] أهمية كبيرة على تنفيذ خطة العام 2030، ويتطلّع إلى تبادل خبراته في هذا المجال، بما تشمل من نجاحات وتحدّيات ودروس مستخلَصة، مع بلدان أخرى.

أترقّب ردّكم باستلام هذا الكتاب في أقرب وقت ممكن.

وتفضّلوا بقبول فائق احترامي،

(التوقيع)

الرسم البياني 2: نموذج عن نص كتاب للإعلان عن قرار إجراء استعراض وطني طوعي

ب. تنظيم الاستعراض والتحضير له

يتطلّب الاستعراض عادةً المرور بعدة مراحل عامة، قد يكون بعضها متزامناً، على النحو الآتي: أعمال التحضير والتنظيم الأوليّة؛ إشراك الجهات المعنيّة؛ إعداد الاستعراض الوطني الطوعي؛ وتقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. يتناول الدليل الجوانب الأخيرة لاحقاً.

> لقد تبيّن لمعظم البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة، انطلاقاً من خبرتها في هذا المجال، أنّ الفترة التحضيريّة قصيرة للغاية. لذلك، خيرٌ لها أن تطلق ورشة العمل في أقرب وقت ممكن، واضعةً خطّة عمل تشمل المنجزات الرئيسة والمهل النهائيّة لمسيرة التحضيرات الوطنيّة.

لا بدّ من درس الخطوات التالية عند وضع خطّة العمل/خارطة الطريق لأغراض الاستعراض:

- **هيكليّة التنسيق.** يتعيّن إسناد مسؤولية تنسيق مختلف مراحل الاستعراض إلى إحدى الجهات الحكوميّة. قد تتمثّل هذه الأخيرة بهيئة/مؤسّسة قائمة أصلاً أو باتخاذ تدبير خاص لهذا الغرض، على مثال التعامل مع إدارة/وكالة رئيسة، أو مجموعة متكاملة مشتركة بين الوزارات، أو مكتب أو لجنة تنسيق. تجوز الاستعانة بفريق استشاري صغير للاضطلاع بمهمة صياغة الاستعراض، مع إمكانية التواصل والتعاون مع الوزارات والوكالات والجهات المختصّة للاستحصال على المعلومات والبيانات اللازمة، بما في ذلك تشكيل فريق منسّق عند اللزوم. وانطلاقاً من مصلحة كلّ بلد في أن يكون ممسكاً بزمام الأمور، من المستحب للغاية أن تشرف الحكومة بذاتها على آلية صياغة الاستعراض من جميع النواحي.
- **الموارد.** ينبغي تقدير التكاليف المترتّبة على إجراء الاستعراض وصياغته، فضلاً عن تحديد مصادر التمويل الممكنة، عند الاقتضاء، دون إغفال التكاليف الإضافية التي قد تنشأ عن تنظيم اجتماعات الجهات المعنيّة، ورحلات المسؤولين، وتجهيز الاستعراض (تحريراً وتصميماً طباعياً وترجمةً)، وإعداد المواد السمعيّة والبصريّة، بما في ذلك مقاطع الفيديو، تمهيداً لمرحلة العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.
- **نطاق الاستعراض الوطني الطوعي.** ينبغي تحديد النطاق الذي سيجري ضمنه استعراض خطة العام 2030، مع النظر في إمكانية تضمينه أهداف التنمية المستدامة جميعها. وفي هذا السياق، تحثّ المبادئ التوجيهية للأمين

العام البلدان على إبراز التقدّم المُحرز في تنفيذ الأهداف الـ17 ضمن تقاريرها. أمّا في الحالات التي تلحظ فيها البلدان وجود أهداف ذات أولويّة، فلا شيء يمنعها من التركيز على تلك الأهداف بشكل معمّق. يتعيّن أيضاً الاستعلام عن موقع البلد من دورة التخطيط الوطنيّة، ومدى إقدامه على تحديث أو مطابقة استراتيجيته أو خطته الوطنيّة مع أهداف التنمية المستدامة.

- **وضع المسودّة وتجميع المعلومات.** ينبغي وضع موجز أولي والبتّ في حجم الاستعراض، طولاً وتصميماً، بما في ذلك الطول الأقصى، تبعاً للإطار الزمني العام المحدّد لإعداد الاستعراض. وقد اتّضح من تجارب البلدان التي سبق لها أن أعدّت استعراضات أنه من المفيد جداً تحديد عدد الصفحات في المراحل الأولى. أمّا في ما يتعلق بجمع الملاحظات والمدخلات، فمن الأوفق إعداد قائمة بالأجهزة والوكالات التي ستمدّ عملية الاستعراض بالمعلومات والبيانات. صحيحٌ أنّ المكاتب الإحصائية الوطنيّة والوزارات المختصة تشغل موقعاً هاماً في هذا المجال، لكنها لا تحجب الدور الذي قد تساهم به جهات أخرى، كالأوساط الأكاديمية ومراكز البحث والفكر.

- **وضع خطة لإشراك الجهات المعنيّة.** ينبغي تحديد أبرز الجهات المعنية، وسبل إشراكها، والنظر في إمكانية استخدام الوسائل الإلكترونية وسواها من الخيارات. لهذه الغاية، يجب أن تؤخذ في الحسبان سائر القطاعات والمستويات الحكوميّة، وهيئات المجتمع المدني، ومؤسّسات القطاع الخاص، وأعضاء البرلمان، والمؤسّسات الوطنيّة المهتمّة بحقوق الإنسان (راجع الجدول 4).

- **البيانات.** تشكّل إمكانية الحصول على بيانات عالية الجودة، ومحدّثة ومصنّفة، ركيزة أساسيّة لكل استعراض، ما يؤكّد ضرورة أن تشمل عملية التخطيط التواصل مع المكاتب الإحصائية الوطنيّة وسواها من مزوّدي البيانات. تكمن أهمّية البيانات في أنها تصف الاتجاهات السائدة على مستوى الأهداف المشمولة بالاستعراض. هذا فضلاً عن أنّ إدراج ملحق إحصائي في الاستعراض يسمح بتوفير إحصاءات موسّعة عن التقدّم المحرز[6].

- **الاستناد إلى التقارير المتداولة.** يتعيّن الاستعانة بالبرامج والآليات الوطنيّة التي قد تسهم في صياغة الاستعراض وعمليّة تحليله. مثالاً على ذلك، نذكر:

  - الأطر الوطنيّة كخطط التنمية الوطنيّة والاستراتيجيات الوطنيّة للتنمية المستدامة؛

[6] أقرّت الجمعيّة العامة إطار المؤشّرات العالمي في 6 تموز/يوليو 2017. راجع: https://unstats.un.org/sdgs/indicators/indicators-list/.

- التقارير المقدّمة للهيئات الدوليّة بموجب المعاهدات الدوليّة لحقوق الإنسان، والتقارير الأخرى كالمساهمات المحدّدة وطنياً في ما يتعلّق باتفاق باريس؛
- التقارير المعدّة على المستوى الوطني حول أهداف التنمية المستدامة، بالتعاون مع فريق الأمم المتحدة الوطني وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عند توافرها.

- **تخصيص الوقت.** يتعيّن تحديد آلية ما ومدة زمنية لتحرير الاستعراض من الناحية التقنية، وكذلك لإخضاعه مع ما يتّصل به من رسائل أساسيّة إلى مراجعة رفيعة المستوى. تسمح هذه المراجعة بطبيعة الحال تضمينه التعليقات الواردة من داخل الحكومة والجهات المعنية الأخرى. لذلك، ينبغي النظر في إمكانية وضع آليات للتعامل مع المسائل الخلافية المحتملة.

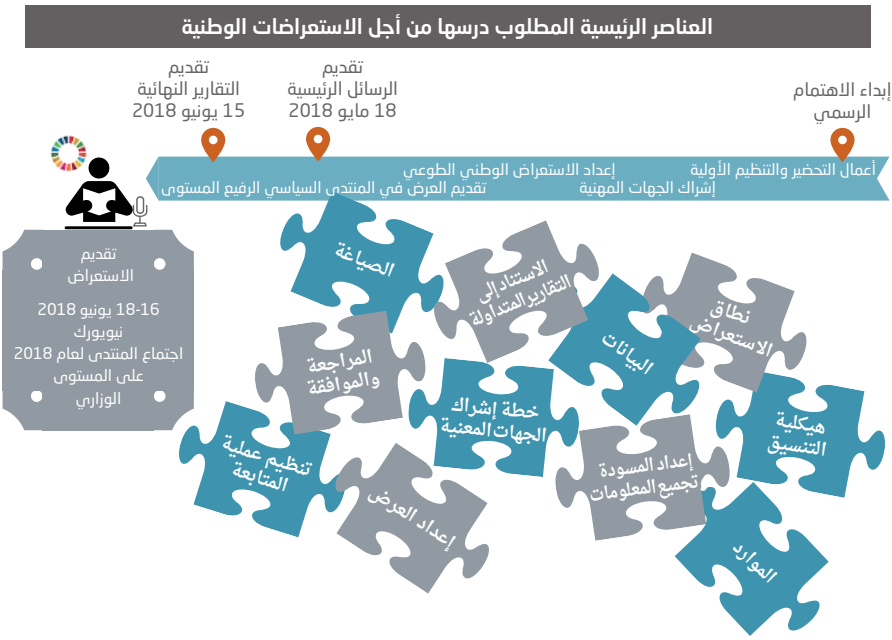

الرسم البياني 3: العناصر اللازمة لتنظيم الاستعراض وإعداده

نصائح مفيدة:

- ✓ تتضمّن المبادئ التوجيهية لدعم التقارير الوطنية حول أهداف التنمية المستدامة (2017)، التي أعدّتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، أدوات ومقترحات لإعداد الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة على المستوى الوطني، يمكن الاستفادة منها في إعداد الاستعراضات إجمالاً[7]. بالإضافة إلى تلك المبادئ، تتوافر عبر الإنترنت مجموعة موارد أخرى لمساعدة البلدان ودعم جهودها التحضيرية للاستعراض، على مثال كتاب دعم تنفيذ خطّة التنمية المستدامة لعام 2030، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، كانون الثاني/يناير 2016[8].
- ✓ تُشجّع البلدان على اغتنام الفرص المتاحة للاستفادة من تجارب البلدان الأخرى. أما أمثلة البلدان الواردة أدناه فهي مستمدّة من استعراضات العامين 2016 و2017. لكنّ البلدان قد تستخدم أيضاً الاستعراضات المعدّة من أقرانها كمادة مرجعيّة تستند إليها عند القيام بتحضيراتها الخاصة.
- ✓ توضع أيضاً في متناول البلدان موارد مخصّصة لدعم بناء القدارت، إذ تنظّم إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة ورش عمل لسائر الدول المشارِكة في الاستعراض. وتهدف هذه الورش إلى تيسير التعلّم من الأقران حول كيفية الاستعداد للاستعراض، وهي موسّعة أدناه. وتقدّم منظومة الأمم المتحدة المزيد من الدعم لبناء القدرات، بما في ذلك الدعم الذي تقدّمه إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة بناءً على الطلب.

ج. مشاركة الجهات المعنيّة المتعدّدة

تشترط إحدى المبادئ الأساسية التي قامت عليها خطة العام 2030 اعتماد آليات عمل تشاركيّة وشاملة؛ ما يعني في مضمار التطبيق انخراط سائر الجهات المعنيّة، بما فيها الحكومة على اختلاف مستوياتها وقطاعاتها، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وأعضاء البرلمان، والمؤسّسات الوطنيّة المهتمّة بحقوق الإنسان، في عمليتَي المراجعة والتنفيذ. ولا شكّ أنّ مشاركة الجهات المعنيّة تدعّم القرارات المستدامة، لا سيّما أنها تمنح الفئات المتأثّرة بتلك القرارات فرصة التعبير عن احتياجاتها واهتماماتها. ناهيك عن أنّ المشاركة والمشاورات تنمّي لدى البلدان شعوراً بامتلاك خطة العام 2030،

[7] متوافرة عبر: https://undg.org/document/guidelines-to-support-country-reporting-on-the-sustainable-development-goals/.

[8] متوافر عبر: http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/sustainable-development-goals/strategy-undp-support-to-the-implementation-of-the-2030-agenda/.

وتساهم بالتالي في انتهاج مقاربة شاملة للمجتمع برمّته عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وكانت الجهات المعنيّة، بفئاتها المختلفة، قد أضاءت على أهميّة إشراكها بشكل فعّال في مجمل مراحل الخطة، تصميماً وتنفيذاً ورصداً ومراجعة.

يمكن الاستعانة بعناصر عديدة، من بينها خطّة إشراك الجهات المعنيّة لتحديد الغاية الاستراتيجية من إجراء المشاورات والجهات المعنية المطلوب إشراكها والوسائل وتقنيات التشاور وسبله (ورش عمل مباشرة، منصات إلكترونية، مجموعات التركيز، تعليقات مدوّنة) وكيفية توثيق مسار المشاورات. وقد تشمل المساعي الجارية في هذا المجال التواصل مع الهيئات التشريعية والجمهور والمجتمع المدني والقطاع الخاص، فيما تشمل الجهود الرامية إلى نشر التوعية مجموعة أنشطة، نذكر منها على سبيل المثال ترجمة أهداف التنمية المستدامة إلى اللّغات المحلّيّة من باب تبسيطها، وإدراجها ضمن برامج التعليم في المدارس والجامعات.

أمثلة من البلدان

في **سيراليون**، جرت المشاورات في العاصمة وكل مقاطعة من مقاطعاتها في آنٍ واحد، بمشاركة مسؤولين متوسطي المستوى ورفيعيه في الحكومة، والبرلمان، والحكومات المحليّة، والقطاع الخاص، والنقابات العمّالية، ومنظّمات المجتمع المدني/المنظّمات غير الحكوميّة، والجامعات. أمّا مشاركة النقابات ومؤسّسات القطاع الخاص ومنظّمات المجتمع المدني وسواها من المنظّمات غير الحكومية فكانت من قبيل الحرص على أن تنشر لاحقاً معلومات عن الأهداف والمقاصد بين الجهات الفاعلة الأخرى، بما فيها المجتمعات المحليّة. ترافقت تلك المشاورات بنقاشات إذاعيّة وتلفزيونيّة تفاعليّة جرت بهدف نشر التوعية بين صفوف الجمهور الأعرض. وكخطوة أوليّة لحفظ أهداف التنمية المستدامة، عمدت وزارة المال والتنمية الاقتصاديّة في سيراليون إلى نشر نسخة مبسّطة عن تلك الأهداف (2013-2018)، تبرز الرابط القائم بين أهداف التنمية المستدامة الـ17 والركائز الثمانية لخطة التنمية الوطنيّة في سيراليون.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من سيراليون، 2016

تحدّثت **البرازيل** عن مشروعها الموسيقي الهادف إلى حشد القطاعات الفنيّة والثقافيّة وإشراكها في الجهود المبذولة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، مع التركيز تحديداً على المناطق النائية والضعيفة. أمّا في **بلجيكا** فيُنظّم معرض سنوي حول التنمية المستدامة، يرمي إلى زيادة الوعي بين صفوف المواطنين بالأهداف التنمية المستدامة. فيما استُحدث أيضاً مهرجان للأفلام التي تطرح مواضيع متعلقة.

من: الاستعراضين الوطنيين الطوعيين المقدّمين من البرازيل وبلجيكا، 2017

تستمرّ الحاجة إلى نشر التوعية بين صفوف الجمهور العريض. فقد أظهر استطلاع جرى حديثاً في **الدانمارك** أنّ 12 في المئة من الشعب الدانماركي كان قد سمع بأهداف التنمية المستدامة، ما يؤشّر إلى ضرورة زيادة تلك النسبة، رغم ارتفاعها من 10 في المئة في العام 2015. وستضطلع الحكومة بدورها لزيادة الوعي حيال تلك الأهداف، عن طريق نشرها كلما تيسّر لها وحضّ الجهات المعنية الأخرى على القيام بالمثل والتواصل مع الأشخاص بشكل فاعل.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من الدانمارك، 2017

د. الركائز الأساسيّة لإعداد الاستعراض

تندرج العناوين التالية بوجه عام وفقاً لأقسام المبادئ التوجيهية الصادرة عن الأمين العام، المُشار إليها أعلاه[9]، علماً أنّ بعض الخطوات الموصوفة أدناه قد تُنجَز بصورة متزامنة أو متواصلة. توضح تلك المبادئ أنّ كل بلد يحدّد بنفسه نطاق استعراضه، والصيغة التي يودّ اعتمادها لاستعراض النتائج التي توصّل إليها. لكنه يستخدم العناصر المستعرضة في المبادئ التوجيهية طوعاً لا مُلزماً كي تساعده على رسم إطار معيّن للتحضيرات الجارية من أجل الاستعراض.

من المتوقّع أن يبرز الاستعراض الخطوات التي اتخذها كل بلد لتنفيذ خطة العام 2030، بما فيها الأهداف والمقاصد، مجرياً تقييماً للنتائج التي حقّقها على أرض الواقع. ولأنّ المطلوب هو المزيد من الوضوح في تنفيذ الخطّة مع مرّ الوقت، يتعيّن على البلد أن يشرح بدقة الخطوات الملموسة والواقعية التي اتخذها لضمان الإيفاء بالتزامات الخطة.

في الأقسام الأولى من الاستعراض **(البيان الافتتاحي، والنقاط البارزة، والمقدّمة، ومنهجيّة التحضير للاستعراض)**، تكون البلدان مدعوّة إلى تقديم صورة عامة عن ظروفها الخاصة وأهدافها الوطنيّة العامة. وقد تقدّم أيضاً لمحة موجزة عن استعراضها الوطني الطوعي، بما في ذلك عمليّة الإعداد وإشراك الجهات المعنيّة المتعدّدة، والمجالات التي تحتاج فيها إلى الدعم لجهة التمويل وبناء القدرات والتكنولوجيا والشراكات. يمكن أن توفّر المقدّمة أيضاً إشارات إلى اتفاقات دولية أخرى ذات صلة، كخطّة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سنداي للحدّ من مخاطر الكوارث. يُضاف إلى ما تقدّم المعلومات التي توفّرها البلدان حول عمليّة إعداد الاستعراض الوطني، كتلك المتعلقة مثلاً بطريقة إسهام مختلف المستويات والقطاعات الحكوميّة وسواها من الجهات المعنيّة المتعدّدة في الاستعراض.

---

[9] توضح الأمثلة الواردة في هذا القسم الخطوات المتخذة من قبل البلدان التي سبق أن قدّمت استعراضاتها الوطنيّة الطوعيّة. تحتوي الاستعراضات بدورها على أمثلة إضافية عن الممارسات الجيدة في هذا المجال. أمّا المبادئ التوجيهيّة فهي مرفقة بهذا النص تحت تسمية الملحق 2.

توليد الشعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة

إنّ توليد الشعور الوطني بامتلاك أهداف التنمية المستدامة يرتبط ارتباطاً مباشراً بفقرة مشاركة الجهات المعنيّة المتعدّدة المُشار إليها أعلاه. فتعزيز الوعي ونشر المعلومات عن تلك الأهداف بين مختلف الأجهزة والمستويات الحكوميّة والجهات المعنيّة لطالما شكّلا ركيزة أساسيّة لإرساء بيئة مؤاتية وآليّات عمل تشاركيّة وشاملة، وهي شرط أساسي في خطة العام 2030. وهذا يساعد بالطبع في توليد شعور بالملكيّة. من هنا أهمية إخضاع الأهداف والمقاصد لمراجعة وطنيّة متواصلة، وضمان إشراك الجهات المعنيّة جميعها باستمرار، بما في ذلك إشراكها من خلال آليات الرصد والاستعراض، لتعزيز الشعور بامتلاك تلك الأهداف على الدوام.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقّف عندها ما يلي:

- ما هي الآليات والمنصات الموضوعة في تصرف الجهات المعنيّة من المجتمع المدني والقطاع الخاص، والتي تتيح لها المساهمة في الاستعراض الوطني الطوعي وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؟ من يمكنه المشاركة؟ هل يجوز التشاور تحت مظلّة هيئة جامعة أو يتعيّن استحداث آليّات تشاورية هادفة حيثما لا هيئات أو منتديات للجهات المعنيّة المتعدّدة؟
- ما هو المزيج المنشود بين خيارات المشاركة الشخصيّة أو الإلكترونيّة؟
- ما هي أنشطة التوعية الهادفة المعتمدة للتمكّن من الوصول إلى الفئات المهمّشة والضعيفة؟
- كيف يتمّ إشراك الحكومات بشتّى مستوياتها وقطاعاتها (المحليّة ودون الوطنيّة) في تنفيذ خطة العام 2030؟ إلى أيّ مدى تم إدراج أهداف التنمية المستدامة في سياسات الوزارات المختصّة وبرامجها؟
- كيف يشارك البرلمان في إعداد الاستعراض الوطني الطوعي وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟
- ما هي التدابير المتّخذة من أجل إجراء مراجعة شاملة وتشاركيّة متواصلة لأهداف التنمية المستدامة على المستوى الوطني؟ هل تبحث بعض الهيئات، كالمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في أهداف التنمية المستدامة أو تدرجها ضمن نظم رصد الأداء وتقييمه؟

أمثلة من البلدان

يشغل إدراج مبادئ التنمية المستدامة في كافة المستويات الحكومية حيّزاً هاماً للغاية لدى الاتحاد السويسري، من أجل توليد الشعور بامتلاكها وتعزيزه. لذلك، من الضروري قيام تعاون عمودي بين الاتحاد والكانتونات والبلديات في بلدٍ **كسويسرا** يعتمد نظام اللامركزية .... ولا يجوز النظر إلى التنمية المستدامة على أنها من المهام الإضافية التي تقع على عاتق الحكومة، إنما وسيلة لتعزيز هذا الشعور والتوفيق بين السياسات، وينبغي إدراجها قدر الإمكان ضمن السياسات القطاعية وعمليات التخطيط والمراقبة العادية.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من سويسرا، 2016

في **كينيا**، كُلّفت وزارة التخطيط وتفويض السلطة بتنسيق جهود تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ورصدها. فأنشأت إدارة لتنسيق تلك الأهداف داخل الوزارة، بدعم من لجنة تقنية مشتركة بين الوكالات تضمّ موظفين من الوزارات الحكوميةً الرئيسية ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص. لتعزيز الشعور بامتلاك الأهداف وتيسير المتابعة، شكّلت المنافذ المتاحة للقطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني والحكومات دون الوطنيّة والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة هيئاتها الحاضنة عادةً، على غرار تحالف القطاع الخاص في كينيا (KESPA)، ومنتدى كينيا لأهداف التنمية المستدامة، ومجلس المحافظين، والمجلس الوطني للشباب ورابطة الأشخاص ذوي الإعاقة.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من كينيا، 2017

قامت المحكمة الاتحاديّة للحسابات في **البرازيل**، وهي المؤسّسة العليا لمراجعة الحسابات في البلد، بمراجعة تجريبيّة لتقييم طريقة استعداد الحكومة الاتحادية لتنفيذ خطّة العام 2030. وفي إطار هذه المراجعة التجريبيّة، جرى تشخيصٌ لعمليّة التنسيق والمواءمة بين السياسات العامة البرازيليّة المتعلّقة بالمقصد 4.2، الذي يتناول نظم الإنتاج الغذائي المستدامة. لهذه الغاية، لم يقتصر التشخيص على تحليلٍ السياسات المرتبطة مباشرة بتحقيق هذا المقصد وحسب، بل تناول أيضاً الإجراءات الحكوميّة الأخرى التي يمكن أن تؤثّر على تحقيقه، كسياسات الإعفاء الضريبي لمبيدات الحشرات.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من البرازيل، 2017

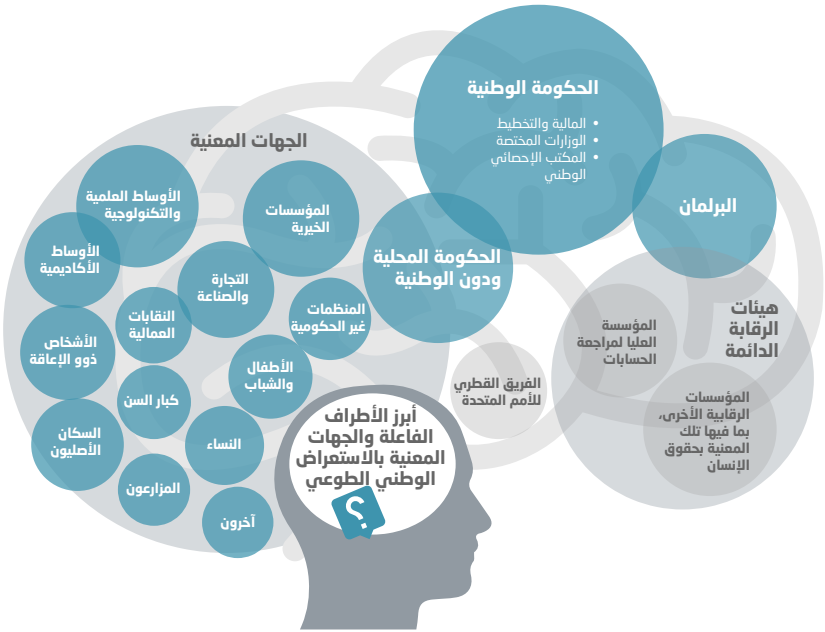

الرسم البياني 4: خريطة وصفيّة لأبرز الأطراف الفاعلة والجهات المعنيّة الوطنيّة
(إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعية/شعبة التنمية المستدامة)

إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنيّة

يتوقف التنفيذ الفعّال لأهداف التنمية المستدامة على إدراجها ضمن جميع الأطر الوطنيّة ذات الصلة. من هنا ضرورة أن يقوم الاستعراض الوطني الطوعي بتحليل مدى توافق هذه الأطر مع أهداف التنمية المستدامة، والتحقق من إمكانية وجود ثغرات هامة فيها. ويتعيّن على البلدان أن تعاين بدقة التحدّيات والصعوبات الرئيسة التي تواجهها في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن أنّها مدعوّة لتحليل أسبابها. كثيرةٌ هي القوانين والسياسات المطلوب دراستها لتقييم مدى توافق البلد مع أهداف التنمية المستدامة بما في ذلك:

- وثائق الرؤية الوطنيّة؛
- خطّة التنمية الوطنيّة أو استراتيجية التنمية المستدامة؛
- السياسات والاستراتيجيات والخطط والبرامج القطاعية؛
- التشريعات؛
- خطط التنمية العائدة للحكومات المحليّة ودون الوطنيّة؛ فضلاً عن القوانين والسياسات والاستراتيجيات والبرامج.

تُعتبر الأدوات البسيطة القائمة على جدول خير وسيلةٍ لاستطلاع مدى التطابق بين الأطر الوطنيّة المعتمدة وأهداف التنمية المستدامة. ويطالعك أدناه عرض مبسّط لجدول مستمدّ من أداة التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

مجال السياسة/ القطاع	هدف التنمية المستدامة-1: الفقر							هدف التنمية المستدامة-2: الأمن الغذائي							
	1.1	1.2	1.3	1.4	1.5	1.a	1.b	2.1	2.2	2.3	2.4	2.5	2.a	2.b	2.c
الاستراتيجية المتعلقة بالصحة	X								X						
السياسة المتعلقة بتنمية قطاع المياه	X				X					X	X				
الاستراتيجية الوطنيّة للتنوّع البيولوجي				X							X	X	X		
قانون إدارة وسياسة الأراضي	X			X						X	X				
السياسات الوطنيّة لصغار المالكين	X			X			X		X	X					
برنامج إصلاح النظام القضائي				X			X								
سياسة منع العنف ضدّ المرأة					X										
برنامج رعاية ونماء الطفولة المبكرة		X							X						
	4	1	0	4	2	0	2	0	3	3	3	1	1	0	0

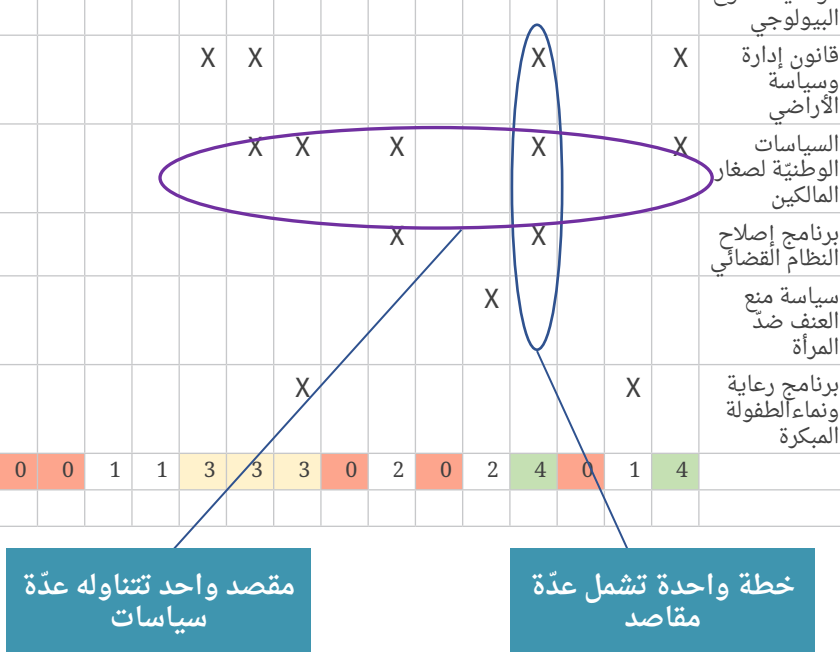

الرسم البياني 5: رسم خريطة السياسات المعتمدة بشأن أهداف التنمية المستدامة (إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة، مقتبس بتصرّف عن التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

حيثما تُسجّل ثغرات ونقاط تقارب، قد يقترح الاستعراض الوطني الطوعي اتخاذ خطوات معيّنة لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنيّة

بشكل أفضل. وقد يقدّم لمحة عامة عن التعديلات الطارئة على السياسات والاستراتيجيات المطبّقة، أو يرتئي اعتماد سياسات وأدوات جديدة لتحقيق تلك الأهداف.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها ما يلي:

- هل أجرى البلد تحليلاً للثغرات الموجودة في أطره الوطنيّة لجهة أهداف التنمية المستدامة؟
- إلى أيّ مدى يتمكّن البلد من إحراز تقدّم في تنفيذ تلك الأهداف من خلال الخطط والاستراتيجيات المعتمدة؟ هل يتعيّن إخضاع هذه الأخيرة للتحديث أو التعديل لتنفيذها؟
- كيف تمّت مواءمة الأهداف مع أطر السياسات الوطنية؟
- ما هي الخطوات المتخذة لإدراج تلك الأهداف ضمن التشريعات والسياسات والخطط والبرامج؟
- ما هي التحديات والصعوبات الرئيسة التي يواجهها البلد عند تنفيذ تلك الأهداف؟
- ما هي الإجراءات التي اتخذتها الحكومات المحليّة ودون الوطنيّة لتنفيذ تلك الأهداف؟
- ما هي الشراكات، بما في ذلك الشراكات مع القطاع الخاص، التي عُقدت لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة؟ فكّر في الأمثلة التي يصلح عرضها كممارسات جيدة.

أمثلة من البلدان

أفادت **مصر** أنّ «استراتيجية التنمية المستدامة: رؤية مصر 2030» التي تبّنتها جاءت متوافقة مع أهداف التنمية المستدامة من حيث المضمون ومدة التنفيذ. وقد انعكست هذه الاستراتيجية في البرنامج الحكومي لفترة 2016-2018 والخطة السنوية للعامين 2016-2017، اللذين حظيا بموافقة البرلمان. وبذلك، يتمكّن البرلمان من رصد تنفيذ أهداف الاستراتيجية وغاياتها وبرامجها ومشاريعها ضمن إطار زمني معيّن، بالمقارنة مع مجموعة واضحة من مؤشرات الأداء الرئيسة.

من: العرض الوطني الطوعي المقدّم من مصر، 2016

الترابط بين المجالات ذات الأولوية في اليابان وأهداف التنمية المستدامة

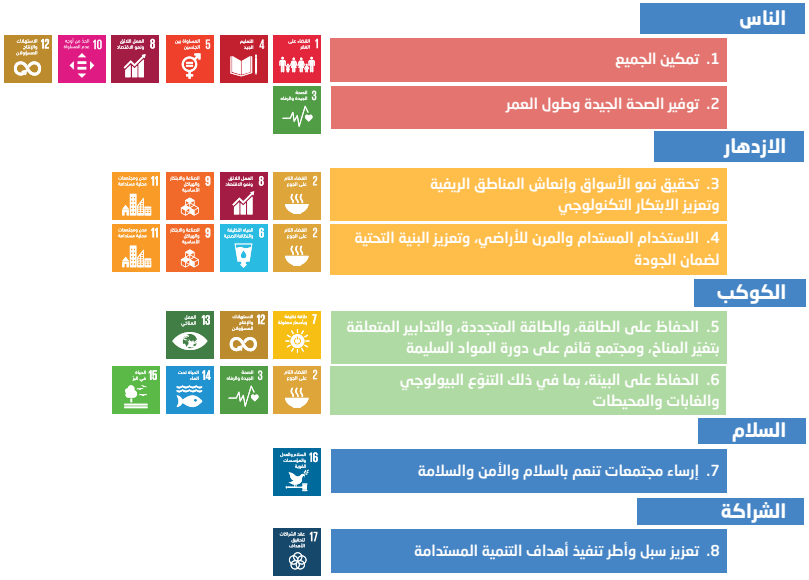

من: العرض الوطني الطوعي المقدّم من اليابان،2017

حدّدت **إثيوبيا** عشرة مجالات إنمائية وطنيّة ذات أولوية في خطتها الخمسية الثانية لتحقيق النمو والتحوّل، التي وضعتها بالتوافق مع أهداف التنمية المستدامة، وحظيت بموافقة البرلمان ومجلس الوزراء. والعمل جارٍ اليوم على وضع خطة إنمائية طويلة الأمد، يصل مداها إلى حدود 15 عاماً، وتحقق اندماج أهداف التنمية المستدامة بالكامل.

من: العرض الوطني الطوعي المقدّم من إثيوبيا، 2017

نصيحة مفيدة:

- ✓ من شأن أداة سياسة التقييم المتكامل السريع، التي استحدثها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، أن تساعد البلدان على تقدير مدى استعدادها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتقدّم هذه الأداة فكرة أوّليّة عن مدى توافق البلد مع خطة العام 2030 من خلال تحليل الثغرات الملحوظة في مقاصد الأهداف. يمكن استخدامها كنقطة انطلاق لإجراء تحليل أشدّ تركيزاً. تتوافر أداة التقييم المتكامل السريع عبر: http://www.undp.org/content/undp/en/home/librarypage/sustainable-development-goals/rapid-integrated-assessment---mainstreaming-sdgs-into-national-a.html.

تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة

يدلّ مفهوم التنفيذ المتكامل لخطة عام 2030 على ضرورة أن تناقش الاستعراضات أوجه الترابط القائمة بين أهداف التنمية المستدامة، سواء اتخذت شكل توافق أو تبادل أو تعارض. فمن شأن فهم تلك الروابط بوضوح أن يتيح بدوره للبلدان التحكّم بها، بفضل التعاون والتنسيق اللذين يبلغان ذروتهما بين القطاعات والمؤسسات خصوصاً.

ضمن هذا القسم بالذات، يقدّم الاستعراض الوطني الطوعي نظرة موجزة عن تحليل الروابط القائمة، والترتيبات المؤسّسية المقترحة والمتّخذة من أجل وضع سياسات متكاملة، وأمثلة عن السياسات التي تتكامل فيها الأبعاد الثلاثة.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها ما يلي:

- ما هي أهمّ الروابط الوطنيّة أو صلة الترابط بين الأهداف والمقاصد المشمولة بالاستعراض؟
- ما هي العقبات الرئيسة التي تعيق تحقيق التكامل الأمثل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة وأهداف التنمية المستدامة الـ17؟
- كيف تحدّد الحكومة مسؤوليّات الوزارات تجاه كل هدف من أهداف التنمية المستدامة، أو حتى المقاصد المنشودة من تلك الأهداف؟
- ما هي الإجراءات المتخذة لضمان تضافر الجهود بين المستويات الحكوميّة جميعها (أفقيًا عبر مختلف القطاعات، وعموديًا من المستوى الوطني إلى المحلي)، في سبيل تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة وأهداف التنمية المستدامة؟
- هل مِن أمثلة تظهر التأثير الإيجابي للسياسات الوطنيّة الأكثر تكاملا؟

نقدّم مثالاً بسيطاً لإبراز الفوائد الجمّة التي تحقّقها بعض السياسات/الاستراتيجيات. فالتحويلات النقديّة غير المشروطة التي تُرسل إلى الفتيات الصغيرات في أفريقيا تسهم في تقليص رقعة الفقر، وإبقاء الفتيات في المدارس، والحدّ من حالات الحمل غير المرغوب فيها في سنّ المراهقة، وتخفيض معدلات نقل فيروس نقص المناعة البشرية بمقدار الثلثين. ويتبيّن إذ ذاك أنّ التدخل بدافع توفير «الحماية الاجتماعية» يؤول حكماً إلى تحقيق أهداف أخرى كالحدّ من الفقر، فضلاً عن تعزيز التعليم والصحة والمساواة بين الجنسين[10].

[10] هذا المثل مقتبس بتصرف طفيف عن مثل آخر وارد في دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030، المتوافر عبر: http://www.undp.org/content/dam/undp/library/SDGs/SDG%20Implementation%20and%20UNDP_Policy_and_Programme_Brief.pdf.

يمكن استخدام نموذج أولي لاستطلاع الروابط القائمة بين مقاصد أهداف التنمية المستدامة، على مثال النموذج المبيّن أدناه، والمقتبس بتصرف عن أداة التقييم المتكامل السريع لأغراض توضيحية.

أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها	الأبعاد الرئيسة للتنمية المستدامة	الوزارات والوكالات المختصّة المحتملة	أوجه الترابط المحتملة القائمة بين أهداف التنمية المستدامة
الهدف 1. القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كلّ مكان			
1.1 القضاء على الفقر المدقع للناس أجمعين أينما كانوا بحلول عام 2030، وهو يُقاس حالياً بعدد الأشخاص الذين يعيشون بأقل من 1.25 دولار في اليوم	الاقتصاديّة الاجتماعيّة البيئيّة	وزارة الاقتصاد وزارة الصحة وزارة التربية والتعليم وزارة شؤون المرأة وزارة الطاقة والمياه وزارة التنمية الاجتماعيّة مؤسّسة الضمان الاجتماعي وزارة الإسكان	الهدف 2 الغذاء، 2.1 الهدف 3 الصحة، 3.1، 3.2، 3.3، 3.8 الهدف 4 التعليم، 4.1، 4.3، 4.4، 4.6 الهدف 5 المساواة بين الجنسين، 5.1، 5.4 الهدف 6 المياه النظيفة والنظافة الصحيّة، 6.1، 6.2 الهدف 7 الطاقة، 7.1، الهدف 10 الحد من عدم المساواة، 10.1، 10.2، 10.3 الهدف 11 المدن المستدامة 11.1 الهدف 13 التغيير المناخي 13.1

الرسم البياني 6: تحديد أوجه الترابط المحتملة
(إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة،
مقتبس عن التقييم المتكامل السريع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي)

يصلح استخدام هذه الخريطة الأوّليّة للروابط المحتملة من أجل تحديد المقاصد التي تتشارك مسؤوليتها أكثر من وكالة حكومية، ما يدلّ بحد ذاته على مجالات التكامل بين وضع السياسات وتنفيذها. يصلح أيضاً استخدام الخريطة الأولية من أجل إجراء تحليل معمّق للروابط القائمة بين الأهداف التي تحظى باهتمام خاص، كالأولويات الوطنيّة، من خلال مجموعات التركيز أو أدوات النمذجة الأكثر تخصّصاً. وتشمل هذه الخطوة معاينة نقاط التوافق والاستراتيجيات الممكنة لإجراء مفاضلات.

أمثلة من البلدان

في **فنلندا**، يُطلب من جميع الوزارات إعداد جدول بتدابير السياسات الرئيسة المتخذة ضمن إطار تنفيذ أهداف خطة العام 2030 ومقاصدها، على أساس تكامل أهداف التنمية المستدامة، ممّا يعني أنّ تنفيذ الأهداف الفرديّة ومقاصدها لا يمكن إسناده مباشرة إلى الوزارات القطاعية. وبالتالي، مراعاةً للروابط المتبادلة بين الأهداف، تقوم جميع الوزارات القطاعيّة بتقييم دورها على ضوء مجمل المقاصد الـ169.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من فنلندا، 2016

في **النرويج**، عُهدت مسؤولية متابعة كلّ هدف من أهداف التنمية المستدامة الـ17 إلى وزارة معيّنة، لتعمل بالتنسيق مع الجهات الأخرى المنخرطة في مختلف مقاصد الهدف الذي تهتمّ بتنسيق أنشطته. أمّا وزارة المالية فتتلقى من كلّ وزارة منسِّقة تقارير عن أنشطة متابعة كل هدف ومقترحات الميزانية، لتقوم في ما بعد بتوحيدها وتقديمها إلى البرلمان.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من النرويج، 2016

نصيحة مفيدة:

✓ استحدثت لجنة الأمم المتحدة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لآسيا والمحيط الهادئ أطراً وأدوات لتحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية الاقتصادية، وهي متوافرة مع أدوات أخرى هنا:
https://sustdev.unescap.org/thematicarea/category?id=9#topic

عدم إهمال أحد

تعرض البلدان الإجراءات التي اتخذتها لتعميم مبدأ عدم إهمال أحد ضمن مسيرة تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وتشمل تلك الإجراءات ترتيب النتائج المرجوة للفئات الضعيفة من حيث أولوياتها، وكذلك عدم الاكتفاء بمعرفة متوسط المعدلات السكّانية، بل الذهاب إلى أبعد من ذلك لتحديد فئات السكان، ومناطق انتشارها، واحتياجاتها الخاصة، مع إيلاء اهتمام خاص للجهود الرامية إلى تمكين النساء

والفتيات. لمعالجة مسألة «عدم إهمال أحد»، قد تنطلق المساعي من إجراءات القضاء على الفقر المدقع، والسياسات الرامية إلى الحدّ من اللامساواة وتلك الرامية إلى إزالة العوائق التمييزيّة، بما في ذلك العوائق الناشئة عن أسباب جغرافية. من غير المستبعد أيضاً النظر في تأثير أشكال التفاوت المتعددة والمتداخلة – كتلك التي تطال امرأة تعيش في منطقة ريفية مثلاً.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها ما يلي:

- كيف يتمّ تحديد الفئات الضعيفة والفئات الأكثر تخلّفاً؟
- من يتخلّف عن ركب التنمية، وما هي الأسباب الكامنة وراء ضعفه؟
- ما هي مصادر البيانات المصنّفة المتوافرة وما الثغرات الملحوظة في تلك البيانات؟
- ما الإجراءات المتخذة لتحديد احتياجات الفئات الضعيفة والأكثر تخلّفاً؟
- ما الخطوات المتّبعة لدعم تمكين الفئات الضعيفة؟

أمثلة من البلدان

في **فنلندا**، يُتاح للجميع الاستفادة من خدمات التأمين الاجتماعي، ومنافع الضمان الاجتماعي، والرعاية الاجتماعيّة والرعاية الصحيّة. والفكرة الأساسيّة وراء هذا النظام هي التأكّد من أنّ كل من يقيم أو يعمل في فنلندا يحظى بالحماية من المخاطر الاجتماعيّة كالشيخوخة، والعجز عن العمل، والبطالة، والمرض، والخسارة بسبب وفاة معيل. ويحق لكلّ فرد الحصول على التأمين الأساسي، بمن فيه الشخص الذي لم يدفع اشتراكات التأمين على أساس الدخل المكتسب، ويحصّل هذا النظام تمويله من التحويلات الحكومية المركزية، والإيرادات الضريبية البلدية، وفي بعض الأحيان، من أقساط العملاء. تجدر الإشارة أخيراً إلى انتهاج فنلندا مجانية التعليم الأساسي والتعليم المهني والجامعات وما عداها من مؤسسات التعليم العالي.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من فنلندا، 2016

أشارت **كوستاريكا** إلى سلسلة التحدّيات المتعدّدة الأبعاد التي تواجهها خصوصاً فئة كبار السن، والتي يتعيّن التصدّي لها لتعزيز العيش الكريم والحدّ من الفقر وعدم المساواة. تشمل تلك التحدّيات تأمين حزمة تدريبيّة لكبار السنّ حتى يتمكّنوا من تحصيل المهارات التي تسمح لهم بدخول سوق العمل أو الاضطلاع بأنشطة تتطلّب مهارات ريادة الأعمال. في هذا الإطار، يجدر تحسين سبل التواصل حتى يُتاح لكبار السن الاستفادة من فرص التدريب التي يوفرها المعهد الوطني للتعلّم.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من كوستاريكا، 2017

الآليات المؤسّسية

يتطلب تنفيذ خطة العام 2030 من البلدان أن تعيد النظر في أدواتها المؤسّسية وتعمل على ترسيخها، مع الحرص على أن تكون الآليّات المعتمدة قديماً و/أو حديثاً متينة وشاملة. والواقع أنّ بلدان كثيرة سعت فعلاً إلى استحداث بعض المؤسسات و/أو تدعيم أخرى. غالباً ما تكون الآليات المؤسّسيّة متعدّدة الأوجه ومتكاملة، تقوم على التنسيق بين الوزارات ومشاركة عدة قطاعات، وتسعى إلى المواءمة بين مختلف مسارات العمل وإشراك سائر الوكالات في الجهود الشاملة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة. هذا فضلاً عن أنّ مسؤولية تنفيذ خطة العام 2030 واستعراضها باتّساق، غالباً ما تتقاسمها الحكومة وتوزّعها على اختلاف مستوياتها (الوطنيّة ودون الوطنيّة والمحلية).

ينبغي أن تحافظ الآليات المؤسّسية على ترابطها عبر دورات الحياة السياسية، وأن تتداخل مع الدورة الانتخابية للبلد المعني لا أن تكون تابعة لها. ففي ذلك ضمانة لعمل المؤسسات، إذ يتخطّى ولاية الحكومة الراهنة التي تلتزم بها دوائر صنع القرار والأحزاب السياسية الحاليّة والمقبلة على حد سواء.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها ما يلي:

- كيف يحتضن الإطار المؤسّسي مختلف الأطراف الفاعلة والجهات المعنيّة، ويرعى مصالحها؟ كيف تضمن التدابير المؤسسيّة العامّة المتعلّقة بأهداف التنمية المستدامة مشاركة الوزارات المختصة الرئيسة، والمستويات الحكوميّة دون الوطنيّة والمحليّة، والبرلمان، ومؤسّسات حقوق الإنسان، ومنظّمات المجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- إلى أيّ درجة يشارك أعلى مستوى حكومي في التدابير المؤسسيّة؟
- كيف تنجح التدابير المؤسسية في استنهاض كافة الجهات المعنيّة حول أهداف التنمية المستدامة والدفع باتجاه التغيير؟
- هل تظهر بعض الأمثلة كيف تؤثّر التدابير المؤسسيّة من خلال وضع سياسات أكثر تكاملاً مثلاً؟
- كيف يراجع البلد التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الخطط الممكن اتّباعها لإجراء مراجعات وطنيّة تأخذ في الحسبان تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى الرفيع المستوى؟

أمثلة من البلدان

في **ألمانيا**، تعتبر المستشاريّة الاتحاديّة الوكالة الرئيسة المسؤولة عن الاستراتيجيّة الوطنيّة للتنمية المستدامة، مع تحمّل سائر الإدارات الحكوميّة مسؤوليّة رئيسة عن مساهماتها الخاصة في تنفيذ خطة العام 2030، كلّ واحدة ضمن مجال اختصاصها في السياسات. وتتألّف الهيكلية المؤسّسيّة من وزراء الدولة لشؤون التنمية المستدامة، وهي التي تسيّر أعمال تنفيذ استراتيجيّة التنمية المستدامة، وتوجّه دعوات إلى خبراء خارجيين من القطاع الخاص والأوساط العلميّة والبحثيّة والمجتمع المدني، ومن الولايات الاتحاديّة والسلطات المحليّة، لحضور اجتماعاتها؛ إلى جانب الوزراء، تضمّ أيضاً المجلس الاستشاري البرلماني للتنمية المستدامة، الذي يطرح السياسات ذات الصلة في البرلمان؛ والمجلس الألماني للتنمية المستدامة، وهو فريق استشاري يضمّ 15 شخصاً يمثّلون الجوانب الاقتصاديّة والاجتماعيّة والبيئيّة للتنمية المستدامة.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من ألمانيا، 2016

الهيكليّة المؤسسيّة للتنمية المستدامة في **الجمهوريّة التشيكيّة**

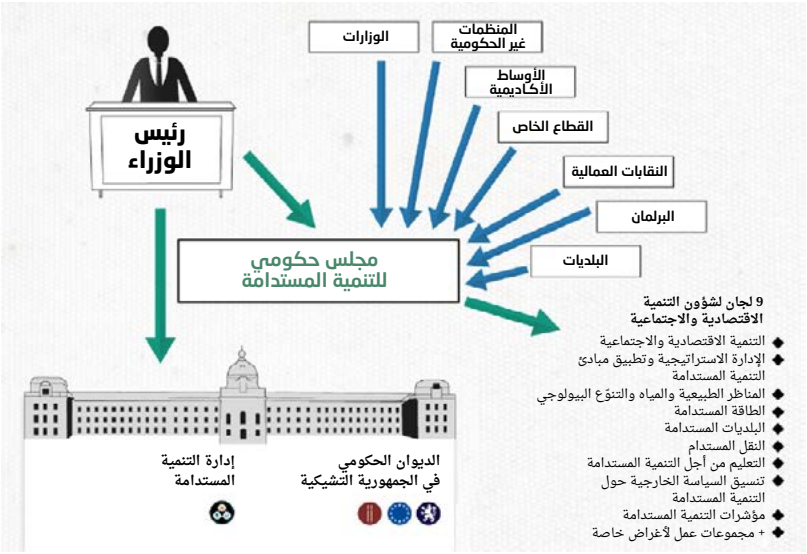

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من الجمهورية التشيكية، 2017

المسائل الهيكليّة

تتوقّف البلدان عند تأثير بعض المسائل بشكل شامل وأفقي على تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ونذكر منها المساواة بين الجنسين، وانعدام المساواة، والتجارة، والمجتمعات السلمية وأنماط الإنتاج والاستهلاك، والتحوّل الهيكلي للاقتصاد. فتدرس في تحليلها العوائق المؤسسيّة ذات الصلة المطلوب تغييرها على المستوى الوطني أو الإقليمي أو الدولي. ولا تبخل أيضاً في تقديم أمثلة عن السياسات المطبّقة التي أحدثت تحوّلات جوهرية لديها.

الأهداف والمقاصد

يُطلَب من البلدان تقديم معلومات عن التقدّم الذي أحرزته في كافة أهداف التنمية المستدامة، وعن وضع تلك الأهداف، مع إمكانية التوسّع في تحليل قلّة من الأهداف والمقاصد المختارة، وما يتّصل بها من ثغرات وتحديّات. قد يختار البلد تلك المعلومات على ضوء أولوياته أو يرتئي وضعها موضع تداول، ظنّاً منه بأنّ الأمثلة التي يملكها عن جملة ممارسات فضلى في مضمار التطبيق هي جديرة بالنشر على المستوى العالمي. ولأنّ كلّ مراجعة للأهداف تنطوي على بعد نوعي و/أو كمي، فمن الأوفق للبلد، إذا كان بصدد إجراء الاستعراض الثاني واللاحق، أن يضمنّه التقدم الذي حقّقه منذ الاستعراض السابق.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقّف عندها ما يلي:

- هل تمّ تحديد خط الأساس لأهداف التنمية المستدامة والسير بموجبه؟
- هل أدرجت الدولة بعض أهداف التنمية المستدامة في سلّم أولوياتها؟ وفق أيّ معايير/آلية تمّ اسخلاص الأولويات؟
- كيف تتضافر جهود الحكومة بمختلف مستوياتها والبرلمان والجهات المعنيّة لتحقيق الأهداف والمقاصد؟
- ما التقدّم الذي أحرزه البلد في تحقيق الأهداف والمقاصد؟ ما هي الاتجاهات السائدة؟ هل برزت قضايا مثيرة للاهتمام؟ عاين كيف يساعد الاستعراض الوطني الطوعي في تحليل التقدم/التحدّيات عوضًا عن وصف السياسات المعتمدة/المقررة.
- ما الثغرات والتحديات التي تمّ تحديدها، ما التدابير المتخذة أو المقرر اتخاذها بغية التصدي لها؟
- ما الجهود المبذولة لضمان استفادة الفئات الأكثر تهميشاً من السياسات والخطط والبرامج جميعها، وعدم إهمال أحد ضمن جهود التنمية؟

- هل مِن أمثلة قد تستفيد منها بلدان أخرى بشأن الممارسات الجيدة لتحقيق الأهداف والمقاصد؟

لم يتم هنا اختيار أمثلة من البلدان بشأن مراجعة الأهداف والمقاصد المتحققة نظراً لطول تقارير البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة، وتنوّع الممارسات المرتبطة برفع التقارير. والواقع أنّ تلك الاستعراضات كانت قد تناولت الأهداف والمقاصد بشتّى الوسائل، موفّرةً بين عدة أمور الآتي:

- لمحة عن وضع الأهداف والمقاصد؛
- الإنجازات والممارسات الجيدة؛
- تأثير التدخلات الوطنية في الداخل والخارج؛
- الثغرات والتحديات؛
- الترابط مع الأهداف الأخرى؛
- تحليل المسائل المطروحة؛
- الخطط الرامية لتفعيل آليات التنفيذ مستقبلاً.

آليات التنفيذ

يجدر أن تتوقف عمليّة المراجعة عند سبل تحريك آليات التنفيذ، والصعوبات التي تواجهها، والموارد الإضافية اللازمة لتنفيذ خطة العام 2030. ينبغي أن تدرس أيضاً التكاليف والميزانية اللازمة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن تعزيز القدرات المؤسسية والبشرية للتنفيذ عند إعداد الاستعراض.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها ما يلي:

- ما هي الموارد المتدفّقة حالياً؟ ينبغي تلخيص الخطوات المتّخذة لحشد الموارد المحلّيّة والمساعدة الإنمائيّة الرسميّة ومصادر التمويل الإضافيّة، كالاستثمارات الأجنبيّة المباشرة والتحويلات الماليّة.
- ما الخطوات المتخذة لتحديد الثغرات الأساسيّة وتقدير الموارد الإضافيّة اللازمة لتنفيذ خطة العام 2030؟ تشمل الجوانب المتعلّقة بهذا الشأن التمويل، واحتياجات تنمية القدرات، بما في ذلك تبادل المعارف والبيانات الإحصائية والتكنولوجيا والشراكات.
- كيف يمكن مواءمة النّظم الماليّة وتوزيع الموارد مع دعم تنفيذ خطة العام 2030؟
- كيف يشارك البلد في جهود التعاون الدولي؟ كالتعاون القائم بين بلدان الجنوب، وبين الشمال والجنوب، وما عداه من أشكال التعاون مثلاً.

- كيف تُوظّف خطّة عمل أديس أبابا لمصلحة تحريك آليات التنفيذ؟
- ما هي الشراكات التي تنخرط فيها الدولة؟ هل من فرص متاحة لتوسيع دائرة الشراكات من أجل تنفيذ خطة العام 2030؟ ما الدور الذي يتولاّه/يمكن أن يتولاّه القطاع الخاص؟
- ما هي حاجة البلد مِن خدمات تنمية القدرات لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بقدر أكبر من الفعالية؟ لعلّها فرصة مؤاتية لتحديد احتياجاته بدقة.

أمثلة من البلدان

تحت عنوان آليات التنفيذ، يخصّص استعراض **بنغلاديش** قسماً للتمويل، حيث يلخّص الأوضاع المتعلقة بحشد الموارد المحلّيّة (الإيرادات الضريبيّة)، والعائدات من المساعدة الإنمائيّة الرسميّة، والاستثمارات الأجنبيّة المباشرة، والتحويلات الماليّة.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من بنغلاديش، 2017

لقد تعهّدت **بلجيكا** تحديداً، انطلاقاً من روحية تشجيع خطة عمل أديس أبابا تحقيقاً لهذه الغاية، أن تخصّص ما لا يقلّ عن 50 في المئة من المساعدة الإنمائيّة الرسميّة لأقلّ البلدان نمواً والدول الهشّة بحلول منتصف عام 2019.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من بلجيكا، 2017

في **إندونيسيا**، تُبذَل جهود لتعزيز حشد الموارد المحليّة من خلال زيادة الشراكات بين القطاعين العام والخاص في مجالات تمويل المشاريع الاستراتيجيّة، وتطوير الخدمات المصرفيّة، وزيادة الإيرادات الضريبيّة، والبحث عن مساهمات بديلة من المؤسسات الخيريّة وأموال المغتربين والصناديق الاجتماعية الدينية.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من إندونيسيا، 2017

تؤيّد **هولندا** المبادرات التي تطلقها الجهات المعنيّة المتعدّدة في البلدان المنتجة والصناعيّة، حيث تقدّم جهات مماثلة دوليّة ومحليّة الدعم لظروف العمل اللائق، وتشكيل النقابات العمّاليّة، ومنع عمل الأطفال، وتحسين إدارة النفايات. ومن الأمثلة على ذلك اتفاق بنغلاديش بشأن الحرائق وسلامة المباني، والمنتدى الباكستاني للجهات الشارية في صناعة النسيج، ومشروع ملاوي لعام 2020 بشأن مبادرة التجارة المستدامة.

من: الاستعراض الوطني الطوعي المقدّم من هولندا، 2017

الخطوات المقبلة

يستغلّ البلد هذا القسم من المبادئ التوجيهية ليتحدث عن الخطوات المتّخذة أو المزمع اتخاذها للمضي قدماً بتعزيز تنفيذ خطة العام 2030.

تشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقّف عندها ما يلي:

- كيف يتمّ التداول بنتائج الاستعراض الوطني الطوعي على المستوى الوطني؟ هل يتمّ نشر الاستعراض؟
- ما الخطوات المقرّر اتخاذها لإدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأنشطة الحكوميّة، كعمليّة وضع الموازنة، وسياسات الوزارات المختصّة وبرامجها؟
- هل توضع خطط لإجراء مراجعات دوريّة بشأن التقدّم المحرز في تنفيذ الخطّة على الصعيد الوطني؟

الملاحق

قد تضيف البلدان ملحقاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالمية لأهداف التنمية المستدامة التي ستقترحها اللجنة الإحصائيّة، فضلاً عن المؤشّرات ذات الأولويّة المحدّدة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء. قد ترتئي البلدان أيضاً إدراج ملاحق إضافيّة تتناول فيها على سبيل المثال أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدماً على صعيد تنفيذ خطة العام 2030، أو التعليقات والملاحظات الواردة من الجهات المعنية.

تشمل بعض الأسئلة المتعلقة بملحق الإحصاءات التي يجدر التوقف عندها ما يلي:

- ما هي المعايير المعتمدة لاختيار المؤشرات الواردة في المرفق؟
- كيف يعتبر الملحق استكمالاً للاستعراض، وداعماً لمحتواه؟ ينبغي درس الوسائل الأكثر فعاليّة – تقديم عرض شامل للغاية أو اختيار مجموعة المؤشرات الأكثر ارتباطاً بالموضوع؟
- ما هي الصيغة الأسهل لعرض البيانات؟
- هل يمكن تقديم بيانات متسلسلة زمنياً؟

خاتمة

قد يتناول الاستعراض الوطني الطوعي في الخاتمة بعض المسائل/الأسئلة التالية:

- ملخص عن التحليل والنتائج والهيئات المعنيّة بوضع السياسات، والجمهور، والمجتمع المدني، والقطاع الخاص.
- المسائل المستجدّة والمطروحة حديثاً.
- ما الدروس الممكن استخلاصها من عملية الاستعراض؟
- ما الدعم الذي يحتاجه للبلد لإعداد الاستعراضات المستقبلية؟
- ما التعديلات المطلوب إدخالها على المبادئ التوجيهيّة الوطنيّة الطوعيّة لحسن الاستفادة منها؟

ه. ورش العمل التحضيرية وتقديم الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة[11]

كانت الإجراءات التحضيرية المتّبعة سابقاً للاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة تضمّ ورش عمل تستمدّ خبرتها من تجارب سابقتها مرّت بها البلدان المشارِكة في تلك العملية. تشرف إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة على تنظيم تلك الورش المصمَّمة لتسهيل التعلّم من الأقران والتفاعل معهم، ولتوفير مساحة لتبادل وجهات النظر والدروس المستخلصة والخبرات في مجال إعداد الاستعراضات. وتُعقَد ورش منظّمة خصيصاً للقيّمين على سير العمل والمشاركين عن كثب في الأعمال التحضيرية الوطنيّة. تبعاً لحجم التمويل المتوافر، من المتوقّع أن يحظى بالدعم مشاركٌ واحد عن كل بلد نام، من دون استبعاد حضور مشاركين إضافيين عن البلدان التي تقدّم استعراضاتها، إنما على نفقتهم الخاصة.

تتضمّن الأعمال التحضيريّة لاستعراضات 2018 البرنامج الآتي:

ورشة عمل عالميّة أولى:

تُعقَد تلك الورشة على أساس التعلّم من الأقران وتبادل الخبرات بين البلدان التي تُجري استعراضات وطنيّة طوعيّة في العام 2018، والبلدان التي سبق لها أن فعلت في العامين 2016 و2017. ويتمّ تصميمها على نحوٍ يشمل المكونات الرئيسية للأعمال التحضيرية[12].

---

[11] حُددت التواريخ الواردة في هذا القسم بما يتماشى مع المنتدى السياسي الرفيع المستوى المزمع عقده في العام 2018.

[12] يتوافر التقرير الذي أُعِدّ حول ورشة العمل، المعقودة يومَي 4-5 أيول/ديسمبر، عبر: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/17298Geneva_VNR_workshop_report_final_1201.pdf.

ورشة عمل عالميّة ثانية:

تهدف إلى تسهيل تبادل الخبرات بين البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة لعام 2018، بما في ذلك الدروس المستخلصة والتحدّيات التي تواجهها. تتوسّع أيضاً في المعارف والتوجيهات المتبادلة بشأن عملية الإعداد والعرض، ميسّرةً النقاش حول أسلوب صياغة أجزاء من التقرير وتقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى.

ورشة عمل عالمية ثالثة:

من المقرّر أن تُعقد هذه الورشة في أول يوم أحد يسبق تقديم الاستعراضات في المنتدى السياسي الرفيع المستوى. ويتطرق الاجتماع إلى الأعمال التحضيرية النهائية، ويشرك البلدان في نقاش حول الخطوات المرتقبة لمتابعة الاستعراضات.

اللجان الإقليمية التابعة للأمم المتحدة

تقدّم اللجان الإقليميّة دعمها للبلدان في مضمار تنفيذ خطة العام 2030، وكذلك عند التحضير للمنتدى السياسي الرفيع المستوى والاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة. فتمهيداً لمنتدى العام 2018، من المقرّر أن تُعقد أربع ورش عمل إقليميّة حول الاستعراضات قُبيل انعقاد المنتديات الإقليميّة لأغراض التنمية المستدامة، وفقاً للتوارايخ التالية: اللجنة الاقتصاديّة لأوروبا، 28 شباط/فبراير 2018 في جنيف؛ اللجنة الاقتصاديّة والاجتماعيّة لآسيا والمحيط الهادئ، 27 آذار/مارس 2018 في بانكوك؛ اللجنة الاقتصاديّة لأميركا اللاتينيّة، 17 نيسان/أبريل في سانتياغو. أمّا الزمان والمكان لانعقاد اجتماع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا فلم يتحدّدا بعد. وتناقش ورش العمل الإقليميّة خصوصيّات كل منطقة، فاسحةً المجال لتبادل المزيد من الخبرات والدروس المستخلصة بين البلدان المشارِكة في الاستعراضات.

و. المهل النهائية لتقديم الاستعراضات إلى إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

يتعيّن تقديم وثيقتين إلى الأمانة العامة، ضمن المهلة النهائيّة المحدّدة لكلّ منهما.

يتعيّن على البلدان المشارِكة في الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة تقديم رسائل رئيسة بهذا الخصوص بحلول 18 أيار/مايو 2018، من شأنها أن تتيح للجهات المعنيّة، بما في ذلك البلدان الأخرى، الاستعداد للمنتدى السياسي الرفيع المستوى. لا حاجة لأن توفّر الرسائل الرئيسة خلاصة موجزة عن الاستعراض، بل أن تتضمّن استنتاجات مستخلصة عنه، وهي تعتبر كمؤشّر لبعض النتائج الرئيسية التي يفضي إليها.

قد لا يتجاوز عدد كلمات الرسائل الرئيسية 700 كلمة. وتأمر الأمانة العامة بترجمتها إلى اللغة الإنكليزيّة إذا وردت إليها بأيّ لغة أخرى من لغات الأمم المتحدة. تُنشر تلك الرسائل عبر الإنترنت[13].

ينبغي تقديم الاستعراضات النهائيّة بصيغة إلكترونيّة إلى إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة بحلول 15 حزيران/يونيو 2018 (قبل شهر من انعقاد المنتدى السياسي الرفيع المستوى)، مع الإشارة إلى أنّ الاستعراضات النهائية تُنشَر عبر الإنترنت. من الضروري أن يُمنح كل عرض الوقت الكافي للحصول على الموافقة الوطنيّة، والخضوع للترجمة إلى الإنكليزية، عند إبداء رغبة بهذا الخصوص. لا تقوم الأمانة العامة بترجمة الاستعراضات، بل تنشرها على الموقع الإلكتروني للمنتدى السياسي الرفيع المستوى باللغة/اللغات التي وردت فيها.

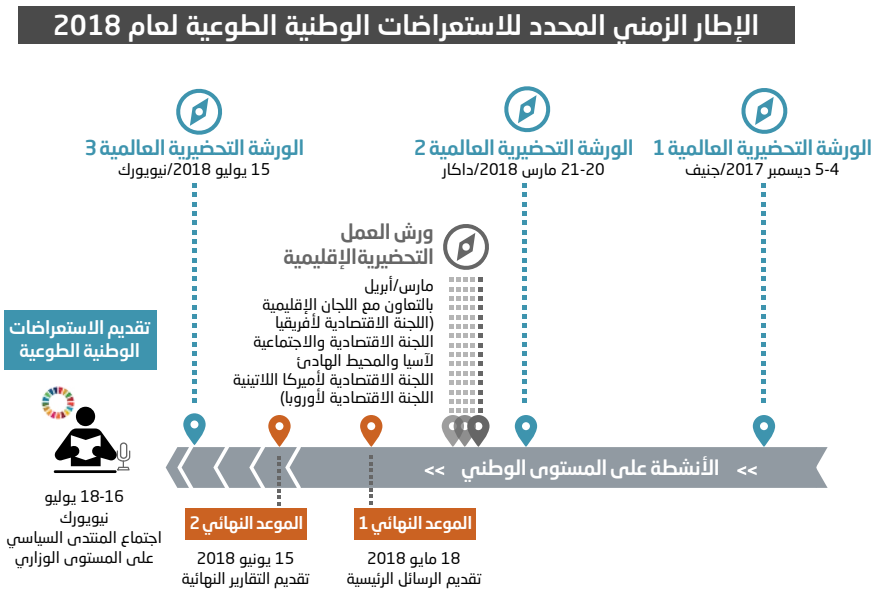

الرسم البياني 7: الإطار الزمني المحدد للاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة لعام 2018
(إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة التنمية المستدامة)

[13] تتوافر الرسائل الرئيسية المقدّمة بشأن الاستعراضات الوطنية الطوعية لعام 2017 عبر: https://sustainabledevelopment.un.org/content/documents/17035Compilation_of_Main_Messages_from_2017_VNRs.pdf.

ز. تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تشغل التحضيرات الجارية لتقديم الاستعراض في المنتدى حيّزاً هاماً من هذه العملية.

استبيان

لجمع المعلومات ذات الصلة، ترسل إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة إلى البلدان قبل بضعة أشهر من انعقاد المنتدى استبياناً، يسعى إلى:

- التأكّد ممّا إذا كان البلد يفضّل اعتماد صيغة العرض الجماعي أو الفردي لتقديم استعراضه (راجع أدناه)؛
- تكوين فكرة أوليّة عن تشكيلة الوفد والشخص المكلّف بتقديم العرض؛
- الحصول على معلومات عن المواد السمعيّة والبصريّة، بما في ذلك أشرطة الفيديو، التي سيتمّ استخدامها؛
- الوقوف على أيّ مطالب خاصة أخرى، بما في ذلك التحقّق من التواريخ التي يكون فيها مقدّم العرض الرئيس (الوزير) متفرّغاً أم لا، بحيث يتسنّى إعداد مشروع الجدول الزمني لتقديم الاستعراضات.

يحدّد الاستبيان الموعد النهائي لتقديم تلك المعلومات (أبريل/مايو).

صيغة العرض:

عند اعتماد صيغة العرض الجماعي، يقوم كلّ بلد مشارك في جلسة الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة (المتراوحة بين عرضين وأربعة عروض) بتقديم عرضه. فور انتهاء جميع البلدان المشاركة في الجلسة من تقديم عروضها، تبدأ بتلقي الأسئلة من الحضور. أمّا عند اعتماد صيغة العرض الفردي، فيقدّم البلد عرضه، على أن تليه مجموعة أسئلة يتلقّاها من البلدان الحاضرة، وكذلك من أبرز المجموعات والجهات المعنية الأخرى المتواجدة في الجلسة. ثمّ يأتي دور البلد التالي المشارك في تلك الجلسة. وما لم يتم الاتفاق على خلاف ذلك من جانب البلدان المقدّمة، يتحدّد تسلسل العروض في جلسة معيّنة بحسب مستوى المقدّم من الناحية البروتوكولية. وعند تساوي المستوى، يتحدّد تسلسل العروض وفق الترتيب الأبجدي لإسم البلد باللغة الإنكليزية.

الجدول الزمني للاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة

يتمّ إعداد مشروع الجدول الزمني لتقديم الاستعراضات (16-18 تموز/يوليو) على أساس مبدأ العالميّة، بحيث تسعى الجلسات إلى إبراز التنوّع الإقليمي ومختلف

مستويات التنمية. فيُصار إلى مراعاة القيود الزمنيّة التي تتحكّم بالوزراء المقدّمين عند إعلام إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية/شعبة التنمية المستدامة بها في الوقت المناسب. قد تقترح البلدان أيضاً تشكيلة مجموعتها الخاصة، مراعيةً التنوع الإقليمي المذكور أعلاه. يجري تبادل مشروع الجدول الزمني مع ممثلي البلدان المشاركة في الاستعراضات بنيويورك، ووضعها موضع نقاش للتوصّل إلى جدول زمني نهائي.

تقديم العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

يتحدّد الوقت المتاح لكلّ عرض جزئياً على أساس عدد البلدان المقرّر أن تقدّم استعراضاتها الوطنيّة الطوعيّة سنوياً. ويأخذ الوقت المخصّص لاستعراض كل بلد في الحسبان مقاطع الفيديو التي قد تتخلله، فضلاً عن الوقت الممنوح للجهات المعنية. لا يجوز إغفال الوقت الذي تخصّصه كل جلسة أيضاً للأسئلة المطروحة من بلدان أخرى، وكذلك من الجهات المعنية.

يمكن أن يسلّط العرض المقدّم في المنتدى الضوء على الرسائل الرئيسة المستمدة من الاستعراض، ويتطرق إلى مسائل دقيقة في مجال التنفيذ. يُستحسن أن يدير وزيرٌ أو شخص أعلى رتبةً جلسات تقديم العروض في المنتدى. وكان فريق المقدّمين في السنوات السابقة قد ضمّ رؤساء حكومات، ونواب رؤساء حكومات، ووزراء من عدة اختصاصات.

قبل تقديم العرض، يتعيّن على كل بلد القيام بما يلي:

- تسليم أيّ مواد سمعيّة وبصريّة وفق المواعيد النهائيّة التي يتبلّغها من إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة؛
- البتّ في التفاصيل النهائيّة لتشكيلة الوفد؛
- البتّ في أسماء الشخص/الأشخاص المفترض جلوسهم على المنصة، مع الأخذ بعين الاعتبار عدد المقاعد المتوافرة؛
- التحقّق من إمكانية منح الجهات المعنيّة الوطنيّة وقتاً للكلام، في إطار تقديم العروض.

ح. بعد تقديم الاستعراض

بعد تقديم الاستعراض الوطني الطوعي في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، تنطلق مجدداً عملية تنفيذ خطة العام 2030 واستعراضها. وتشمل بعض الأسئلة التي يجدر التوقف عندها ما يلي:

- ما الخطوات المتخذة للتأكّد من نشر الاستعراضات على نطاق واسع؟
- هل تُتخذ مبادرات لتبسيط الاستعراضات حتى يسهل فهمها على الجمهور الأعرض؟
- ما الخطوات المتخذة لمواجهة التحدّيات التي تحدثت عنها الاستعراضات؟
- ما الخطوات المتّخذة لمواصلة رصد تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ومراجعتها؟
- هل يرفع البلد تقريراً سنوياً إلى البرلمان حول تنفيذ خطة العام 2030؟
- ما الخطط التي يعتمدها البلد لتبادل الاستعراض الوطني الطوعي والنتائج المستخلصة على المستوى الإقليمي؟
- ما المساعي الجارية لمأسسة جمع المواد اللازمة للاستعراضات؟

الملحق 1: قائمة مرجعيّة بالأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني الطوعي

البند	الأعمال التحضيريّة
1. أعمال التحضير والتنظيم الأوليّة	❑ رفع كتاب إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإبلاغه بقرار إجراء استعراض وطني طوعي. ❑ توزيع المسؤوليّات المتعلقة بتنسيق الاستعراض، والتحضير له. ❑ تقدير الموارد اللازمة، وتحديدها. ❑ النظر في نطاق الاستعراض. ❑ وضع خطّة عمل/خارطة طريق تحدّد المنجزات بالتوافق مع المهل النهائيّة للمنتدى السياسي الرفيع المستوى (كتقديم الرسائل الرئيسية والتقرير المتعلق بالاستعراض). ❑ رسم خريطة الجهات الفاعلة الوطنيّة (كالبرلمان، والوزارات المختصة، والمكتب الإحصائي الوطني، والمسؤولين الحكوميين المحليين، والجهات المعنية). ❑ إعداد مسودّة الاستعراض وتحديد الرسائل الأساسيّة. ❑ توزيع مهام جمع المعلومات والبيانات، بما يعني ذلك الاستناد إلى الوثائق الوطنيّة المتداولة والتقارير المتعلّقة بالاستعراضات السابقة.
2. إشراك الجهات المعنية	❑ الاتصال بالإدارات الحكوميّة (الوزارات المختصة والوكالات ذات الصلة، مع تحديد التفاصيل الأساسيّة، كتلك المتعلقة مثلاً بالاستعراض، والمعلومات والبيانات المطلوبة، وتعيين مسؤول اتصال. ❑ وضع خطة لإشراك الجهات المعنيّة تحدّد أبرز تلك الجهات وسبل إشراكها (مع إمكانية الاستعانة بالوسائل الإلكترونية وغير الإلكترونية). ❑ تحديد عناصر نشر التوعية والتواصل مع الجمهور، باستخدام خدمات الاتصال الحكوميّة، ومواقع التواصل الاجتماعي، وإلخ. ❑ التأكّد من بذل جهود هادفة تطال الفئات المهمّشة والتي يُخشى أن يتم إهمالها.

3. إعداد الاستعراض الوطني الطوعي	❑ مراجعة المواد الواردة وضمّها إلى الاستعراض، بما تشمل من بيانات، وتقارير أخرى واستعراضات سابقة. ❑ متابعة العمل مع الزملاء في الحكومات/ومقدّمي المعلومات لتأمين المواد الناقصة أو الحصول على تحليل إضافي. ❑ البتّ في أسماء المشاركين في ورش العمل التحضيريّة العالميّة والإقليميّة. ❑ إعداد مسودّة أوليّة، بما في ذلك تحديد الثغرات المتبقيّة، بالتعاون مع الجهات المعنيّة. ❑ إعداد مسودّة الرسائل الرئيسة (على ألاّ تتجاوز 700 كلمة) للموافقة عليها وإيداعها لدى إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة التابعة للأمم المتحدة بحلول 18 أيار/مايو 2018. ❑ إجراء مراجعة داخليّة للاستعراض الوطني الطوعي، بما في ذلك مراقبة جودته، مع إتاحة الوقت لحلّ المسائل التي قد تكون خلافيّة. ❑ تحديد وقت لإبداء التعليقات، وتعميم المسودة على المسؤولين الحكوميين المعنيين. ❑ السماح للجهات المعنيّة بالتعليق على المسودة، والأخذ بالتعليقات الواردة من سائر الأطراف الفاعلة والجهات المعنيّة على المستوى الوطني إلى أقصى حدّ ممكن. ❑ تصحيح الاستعراض، وإخضاعه للترجمة إلى اللغة الإنكليزيّة، والتصميم والتنسيق الطباعي، إذا كان ذلك مطلوبا/مستحبًّا. ❑ إيداع الاستعراض (لدى الوزير، رئيس الوزراء، الحكومة مثلا) لإقراره والموافقة عليه. ❑ إرسال النسخة الإلكترونيّة من الاستعراض إلى إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة بحلول 15 حزيران/يونيو 2018.
4. تقديم العرض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى	❑ ملء استبيان وإعادته إلى إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة بحلول أبريل/مايو (يحدّد الموعد النهائي لاحقا) للاستعلام عن العرض المزمع تقديمه في المنتدى. ❑ تزويد إدارة الشؤون الاقتصاديّة والاجتماعيّة/شعبة التنمية المستدامة بمعلومات عن صيغة العرض المفضّلة (جماعي/فردي)، ومقدّم العرض، وتشكيلة الوفد. ❑ إنتاج مقاطع فيديو أو مواد مرئيّة أخرى لتقديمها في العرض. ❑ اختيار الرسائل الرئيسة لتقديم الاستعراض، مع مراعاة الوقت المحدّد لها في تلك السنة.

الملحق 2: المبادئ التوجيهية المشتركة الصادرة عن الأمين العام للأمم المتّحدة بشأن تقديم التقارير الطوعيّة الوطنيّة، في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة

أولاً. مقدّمة

تشكّل الاستعراضات الوطنيّة الطوعيّة المقدّمة في المنتدى السياسي الرفيع المستوى حجر الزاوية لجهود متابعة واستعراض خطّة التنمية المستدامة لعام 2030. وتُتوّج برفع تقرير وطني إلى المنتدى السياسي الرفيع المستوى وتقديم عرض حول ما آلت إليه من نتائج. ولعلّ تلك الاستعراضات تعطي أفضل ثمارها عندما تتّبع آليات مراجعة شاملة ومعمّقة، وتخلص إلى دروس عمليّة وحلول ملموسة، فيما تعقبها خطوات عمليّة وتعاونيّة تدفع باتجاه تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

تسعى المبادئ التوجيهية المشتركة لتقديم التقارير إلى تدعيم جهود الدول الأعضاء عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية. وقد خضعت تلك المبادئ للتحديث في كانون الأول/ديسمبر 2017 لتعكس الدروس المستخلصة خلال العامين المتعاقبين[1] بعد أن كان الأمين العام قد أعدّها في المقام الأول في كانون الأول/ديسمبر 2015[2]. تضع المبادئ التوجيهية إطاراً عاماً لبعض القواسم المشتركة بين التقارير، مانحةً البلدان شيئاً من المرونة كي تعدّلها وفق ما تقتضيه ظروفها الخاصة[3].

ثانياً. المبادئ التوجيهية

حدّدت الدول الأعضاء في الفقرة 74 من خطة العام 2030 جملة مبادئ لتوجيه عملية المتابعة والاستعراض على جميع المستويات. لذلك، من الأهمية بمكانٍ مراعاة تلك المبادئ عند إعداد الاستعراضات الوطنية الطوعية:

---

[1] راجع الفقرة 8 من القرار 70/299 الصادر بتاريخ 29 تموز/يوليو 2016.

[2] راجع ملحق تقرير الأمين العام حول المعالم الرئيسية لعملية المتابعة والاستعراض على المستوى العالمي بشكل متسق وناجع وشامل، A/70/684.

[3] تجدر الإشارة إلى أنّ مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أصدرت في العام 2017 مبادئ توجيهية لإعداد التقارير الوطنية حول أهداف التنمية المستدامة، بهدف مساعدة فريق الأمم المتحدة في كلّ بلد على توفير دعم متّسق للاستعراضات على المستوى الوطني. وتتضمّن المبادئ الصادرة عن تلك المجموعة دراسات حالة والأدوات التي يصلح استخدامها لإعداد التقارير الوطنية حول تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، واستكمال مبادئ الأمين العام المعمول بها حالياً. راجع https://undg.org/wp-content/uploads/2017/03/Guidelines-to-Support-Country-Reporting-on-SDGs-1.pdf.

وستسترشد عمليات المتابعة والاستعراض على جميع المستويات بالمبادئ التالية:

(أ) ستكون طوعية، تمسك بزمامها البلدان وتأخذ في الحسبان اختلاف الظروف والقدرات ومستويات التنمية الوطنية، وستحترم الهامش المرتبط بالسياسات والأولويّات. ولمّا كانت السيطرة الوطنيّة على زمام الأمور عاملا أساسيّا في تحقيق التنمية المستدامة، فإن حصيلة العمليّات المنفّذة على الصعيد الوطني ستشكّل الركيزة التي تسند عمليّات الاستعراض على الصعيدين الإقليمي والعالمي، ما دام الاستعراض العالمي سيرتكز على مصادر البيانات الرسميّة الوطنيّة في المقام الأول.

(ب) سترصد التقدّم المحرز في تنفيذ الأهداف والغايات العالميّة، بما يشمل وسائل التنفيذ، في البلدان كافةً وعلى نحوٍ يحترم طابعها العالمي المتكامل المترابط ويراعي الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة.

(ج) سيكون تَوجّهها أطول أجلاً، وستحدِّد الإنجازات والتحديات والثغرات وعوامل النجاح الحاسمة، وستساعد البلدان في اتخاذ خيارات سياسية مستنيرة. وستساعد في تعبئة وسائل التنفيذ والشراكات اللازمة، وستقدم الدعم لتحديد الحلول وأفضل الممارسات، وستعزز عنصري التنسيق والفعالية على صعيد المنظومة الإنمائية الدولية.

(د) ستكون مفتوحة وجامعة وتشاركية وشفافة أمام جميع الناس، وستدعم قيام جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة بالإبلاغ.

(ه) سيكون محورها الناس، وستراعي الاعتبارات الجنسانية، وستحترم حقوق الإنسان، وستركز بوجه خاص على الفئات الأشد فقرا والأكثر ضعفا وتخلّفا عن الركب.

(و) ستستند إلى الأطر والعمليات القائمة، حيثما وُجدت، وتتفادى الازدواجية وتراعي الظروف والقدرات والاحتياجات والأولويّات الوطنية. وتتطور مع مرور الوقت، آخذة في الحسبان القضايا الناشئة والمنهجيّات الجديدة، وتخفف إلى أدنى حدّ من عبء الإبلاغ الملقى على عاتق الإدارات الوطنيّة.

(ز) تتوخّى الدقة وتستند إلى الأدلة وتسترشد بتقييمات وبيانات قطريّة رفيعة الجودة وسهلة المنال وحسنة التوقيت وموثوقة ومصنّفة حسب الدخل، والجنس، والسن، والانتماء العرقي والإثني، والوضع من حيث الهجرة، والإعاقة، والموقع الجغرافي، وغيرها من الخصائص ذات الأهمية في السياقات الوطنية.

(ح) ستقتضي تعزيز الدّعم الموجه لبناء قدرات البلدان النامية، بما يشمل تحسين نظم البيانات وبرامج التقييم الوطنية، لا سيّما في البلدان الأفريقيّة وأقلّ البلدان نموًا والدول الجزريّة الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحليّة والبلدان المتوسّطة الدخل.

(ط) ستستفيد من تعزيز الدعم المقدّم من منظومة الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات المتعددة الأطراف.

ثالثاً. تصميم ومحتوى التقرير المعدّ لأغراض المنتدى السياسي الرفيع المستوى

يُطلب من البلدان أن تراعي القواعد التالية عند إعداد تقاريرها، ما يعزّز عامل اتّساقها وإمكانية مقارنتها. هذا فضلاً عن أنّ ذلك يفيد عملية المراجعة ويخرج بخلاصات نابعة من عمليّة التنفيذ.

1. **البيان الافتتاحي.** يُبرِز البيان الافتتاحي الذي يتلوه رئيس الدولة أو الحكومة أو الوزير أو أي مسؤول حكومي رفيع المستوى التقدّم المُحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت الراهن، وكيفية استجابة الحكومة للطبيعة التحويلية التي تميز خطّة التنمية لعام 2030 إن من خلال خططها التنمويّة الوطنيّة، أو استراتيجيّاتها، أو أيّ وثائق أخرى ذات صلة.

2. **النقاط البارزة.** وهي خلاصة من صفحة إلى صفحتين تسلّط الضوء على الآتي:
   - عملية الاستعراض
   - مدى التقدّم المُحرَز على صعيد تحقيق أهداف التنمية المستدامة
   - طريقة تجاوب الحكومة مع طبيعة الأهداف المتكاملة وغير القابلة للتجزئة، ومع مبدأ عدم إهمال أحد
   - مثلين أو ثلاثة أمثلة عن: الممارسات السليمة والدروس المستخلصة والتحديات الماثلة أمام البلد الذي يهمّه أن يعرف كيف واجهتها بلدان أخرى
   - مجالين أو ثلاثة مجالات يحتاج فيها البلد إلى الدعم على صُعُد الإدارة المالية، وبناء القدرات، والتكنولوجيا، وعقد الشراكات، وسواها.

3. **مقدّمة.** تشرح السياق العام للاستعراض وأهدافه، وتتناول بإيجاز الملامح الرئيسة لظروف البلد في ما يتعلّق بخطة العام 2030، ودورة الاستعراض الوطني، ومدى استخدام التقارير الوطنية المتداولة وكيفية استخدامها. تبيّن

أيضاً كيفيّة ترجمة الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة في هندسة السياسات، والأدوات التي تستعين بها السياسات لتحقيق هذا التكامل، وكذلك أوجه الترابط مع الاتفاقيات الدولية الأخرى مثل خطة عمل أديس أبابا، واتفاق باريس، وإطار سينداي للحدّ من مخاطر الكوارث، إلخ.

4. **منهجية العمل وعملية إعداد الاستعراض.** يتناول هذا القسم منهجية العمل المعتمدة لإنجاز الاستعراض، بما فيها نطاقه وعمقه وقيوده، وكيفية الاستفادة من مبادئ المتابعة والاستعراض المستمدّة من خطة العام 2030، بما في ذلك الفقرة 74. يجوز أيضاً أن يتضمّن معلومات عن الأعمال التحضيرية للاستعراض الوطني، مبيّناً مثلاً طرق مساهمة مختلف المستويات والقطاعات الحكومية في هذا الاستعراض، ومدى اعتماد مقاربة إشراك الحكومة بكامل مؤسساتها في هذا المسار، وكيفية تطبيقها؛ ومدى مشاركة الهيئات البرلمانية؛ ومدى مساهمة مؤسسات الرقابة/التقييم الوطنية، والآليات المعتمدة لإشراك الجهات المعنية من المجتمع المدني والأوساط الأكاديمية وقطاع الأعمال، ومدى إشراك فريق الأمم المتحدة في كلّ بلد في تلك العملية، عند الإمكان. يتناول هذا القسم أيضاً مسار النقاش الذي دار على المستوى الوطني حول التقرير الوطني المقرر عرضه في المنتدى السياسي، والجهات التي شاركت فيه.

5. **السياسات والبيئة التمكينية**

(أ) **توليد شعور بامتلاك أهداف التنمية المستدامة.** يتحدّث الاستعراض بشكل عام عن الجهود المبذولة تجاه سائر الجهات المعنية، كالحكومات الوطنية والمحلية، والهيئات التشريعية، والجمهور العريض، والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لإطلاعها على مجريات تنفيذ خطة العام 2030 واستعراضها، بأهدافها ومقاصدها، وإشراكها في هذا المسار. وقد يتطرق الاستعراض إلى سبل إشراك مختلف الفئات، لا سيما النساء والشباب منها، وكيفية تيسير جهود إشراك المواطنين مباشرة.

(ب) **إدراج أهداف التنمية المستدامة ضمن الأطر الوطنية.** يشير الاستعراض إلى المبادرات الجدّيّة التي أطلقها البلد من أجل تنزيل أهداف التنمية المستدامة ومقاصدها بما يتوافق مع ظروفه المحلّيّة، والمضي قدماً بتنفيذها، بما في ذلك التحقّق من مدى اتساق السياسات وحسن ترابطها. يجوز أيضاً أن يتطرق إلى الجهود المحلية المبذولة لإدراج تلك الأهداف ضمن تشريعات البلد وسياساته وخططه وبرامجه، بما فيها استراتيجية التنمية المستدامة، عند توافرها. لذلك، من المستحسن أن تحدّد الدول التحديات والصعوبات الأساسية التي تواجهها

عند تنفيذ أهداف التنمية المستدامة ككل، بشكل دقيق. وتكون مدعوّةً، حتى في ظلّ البيانات الناقصة، أن تجري عند الإمكان تحليلاً لأسباب التحدّيات الناشئة عن تنفيذ تلك الأهداف، والسبل الممكنة للمضي قدماً بتنفيذها، بما فيها تلك المتعلّقة بدور مختلف الجهات الفاعلة. وفي هذا السياق، قد تفكّر البلدان في الرجوع إلى أبرز الجهود التي قامت بها بعض السلطات المحلّيّة والجهات غير التابعة للدولة لتنفيذ الأهداف، وأهمية تعزيز التفاعل بين العلوم والسياسات، والشراكات.

(ج) **تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة.** يشرح الاستعراض كيفية تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة (الاقتصادية والاجتماعية والبيئية)، فضلاً عن آلية تصميم سياسات التنمية المستدامة وتطبيقها على نحو يعكس هذا التكامل. قد يتضمّن أيضاً تحليلاً للتقدّم الحاصل والمبادرات المتعلقة بموضوع نقاشات المنتدى السياسي الرفيع المستوى لتلك السنة.

(د) **مبدأ عدم إهمال أحد.** يقيّم الاستعراض أيضاً مدى النجاح في تعميم هذا المبدأ ضمن سياق تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وفي هذا الصدد، قد يشرح الاستعراض بالتفصيل آلية تحديد الفئات الضعيفة، بما في ذلك من خلال تحسين مستوى جمع البيانات وتصنيفها، وكذلك السياسات والبرامج التي وضعت قيد التطبيق لتلبية احتياجات تلك الفئات ودعم المساعي الآيلة لتمكينها. لذلك، لا بدّ من الاهتمام بشكل خاص بسبل تمكين النساء والفتيات في إطار الجهود المحلية.

(ه) **الآليات المؤسسية.** يقدّم الاستعراض معلومات عن التعديلات التي قد يحدثها أيّ بلد في إطاره المؤسسي على ضوء خطة العام 2030، مبيّناً كيف يُصار إلى مراعاة آراء مختلف الوزارات والوكالات والمستويات الحكومية والجهات المعنية غير الحكومية، وكاشفاً عن الآلية/الآليات المؤسّسيّة المسؤولة عن حسن التنسيق والتكامل لأغراض خطة العام 2030. يمكن أن يُبرز الاستعراض الجهود الرامية إلى استنهاض المؤسّسات حول أهداف التنمية المستدامة، وتحسين طريقة عملها، وحضّها على التغيير لوضع سياسات متّسقة بين مختلف القطاعات. قد يتضمّن أيضاً معلومات عن طريقة توزيع المسؤوليات بين مختلف المستويات الحكوميّة (الوطنيّة ودون الوطنيّة والمحليّة) لتنفيذ خطّة العام 2030 ومراجعتها بشكل متناسق. يُستحسن إبراز الخطوات التي يتبعها البلد لمراجعة التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك الخطط التي يمكن أن يعتمدها لإجراء الاستعراض الوطني الطوعي، والتي تأخذ بعين الاعتبار تقديم الاستعراض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى، عند الإمكان. وتشمل تلك الخطوات إعداد تقارير وطنية حول

أهداف التنمية المستدامة، بدعمٍ من فريق الأمم المتحدة في البلد المعني، حيثما يُتاح ذلك.

(و) **المسائل الهيكليّة.** يُطلَب من البلدان رفع تقاريرها حول المشاكل الجوهرية أو العوائق التي تواجهها، بما في ذلك العواقب الخارجيّة التي قد تترتّب على سياساتها الداخلية. وفي المقابل، تسلّط الضوء على السياسات التحوّلية والأدوات والتغيّرات التي أحدثتها في مؤسساتها من أجل مواجهة تلك المشاكل أو العوائق.

6. التقدّم المُحرز على مستوى الأهداف والمقاصد

تكون البلدان مدعوّة لتقديم معلومات موجزة عن التقدّم المحرز في جميع أهداف التنمية المستدامة ووضعها الراهن. لذلك، من المفيد أن تتحدّث عن الصعوبات الأساسية التي واجهتها عند تحقيق تلك الأهداف وسبل مواجهتها، مع الإشارة، عند الاقتضاء، إلى البيانات الواردة في ملحق الإحصاءات. ويستطلع الاستعراض مدى تحديد خط الأساس لتلك الأهداف، وفي حال عدم تحديده، يشرح العوائق المتبقية التي تحول دون ذلك. كذلك يُطلَب من البلدان مراجعة الأهداف الـ17 كلها، في ظلّ إمكانية التوسّع في البعض منها، مثلاً، من أجل إبراز السياسات المبتكرة الرامية إلى تحقيق الأهداف، أو تقديم بعض الأمثلة التي قد تكون مفيدةً تحديداً للتعلّم من الأقران وفي السياق الدولي.

قد يركّز البحث في الأهداف على الاتجاهات السائدة والنجاحات والتحدّيات والمشاكل الناشئة والدروس المستخلصة، شارحاً التدابير المتخذة لسدّ الثغرات القائمة ومواجهة التحديات. وقد يساعد في تحديد الثغرات والحلول والممارسات السليمة والمجالات التي هي بحاجة إلى المشورة والدعم. يجوز أن يتوقف الاستعراض عند المؤشرات العالميّة المتفق عليها لأهداف التنمية المستدامة والمقاصد المرتبطة بها، علماً أنّ البلدان قد ترتئي أيضاً استكمالها بمؤشرات وطنية وإقليمية تشير إليها. أمّا في الحالات التي يقبل فيها البلد على إجراء استعراضه الوطني الطوعي الثاني واللاحق، فيجدر به أن يضمنّه التقدم الذي أحرزه منذ الاستعراض السابق.

7. **آليات التنفيذ.** انطلاقاً من التحدّيات والاتجاهات المبيّنة أعلاه، يناقش الاستعراض سبل تعزيز آليات التنفيذ، والصعوبات التي تواجهها هذه العملية، والموارد الإضافيّة المطلوبة لتنفيذ خطّة العام 2030، إن من حيث التمويل، أو بناء القدرات، أو البيانات اللازمة، أو التكنولوجيا، أو الشراكات. ويشير الاستعراض إلى كيفية مواءمة النظم المالية وتوزيع الموارد مع

الجهود الداعمة لتحقيق خطة العام 2030، علماً أنّ الحديث عن حشد الموارد المحليّة قد يشمل مساهمة القطاع الخاص. وهنا أيضاً، يُطلب من البلدان أن تتطرّق في استعراضها إلى التكنولوجيا، وتحدّد احتياجاتها الفعليّة على صعيد بناء القدرات والبيانات، فضلاً عن دور ومساهمة الشراكات مع الجهات المعنيّة.

8. **الخطوات المقبلة.** انطلاقاً من نتائج الاستعراض، يُتاح للبلد أن يوجز الخطوات التي يعتزم اتخاذها من أجل الدفع باتجاه تنفيذ خطة العام 2030، مبيّناً أيضاً كيف ينوي إبقاء الأهداف قيد المراجعة على المستويين الوطني ودون الوطني، بما في ذلك نشر الاستعراضات وما تؤول إليه من نتائج.

9. **خاتمة.** قد يقدّم هذا القسم ملخّصاً عن التحليل والنتائج والانعكاسات المترتّبة على السياسات، متطرقاً إلى بعض المسائل المستجدة و/أو المطروحة حديثاً التي ألمح إليها الاستعراض. أخيراً، قد يتحدّث البلد عن الدروس التي استخلصها من عمليّة الاستعراض، وكيف يستفيد منها عند التنفيذ وعند إجراء الاستعراضات المستقبلية، وعن الدعم الذي يلزمه للتحضير لها.

10. **الملاحق.** قد تضيف البلدان ملحقاً يحتوي على بعض البيانات، مستخدمةً المؤشرات العالميّة لأهداف التنمية المستدامة، فضلاً عن المؤشرات ذات الأولوية المحدّدة على الصعيدين الإقليمي والوطني، عند الاقتضاء. وتحدّد إذا كانت إحصاءاتها مستمدّة من منظومة الإحصاءات الوطنية، كاشفةً عن الثغرات الرئيسة الملحوظة في البيانات الرسميّة المتداولة حول المؤشرات. قد ترتئي البلدان أيضاً إدراج ملاحق إضافية تستعرض فيها أفضل الممارسات و/أو السياسات والاستراتيجيات التي حققت تقدماً على صعيد تنفيذ خطّة العام 2030، فضلاً عن التعليقات والملاحظات الواردة من الجهات المعنية حول التقرير.

رابعاً. تقديم العروض في المنتدى السياسي الرفيع المستوى

تبعاً لطرائق العمل الراهنة، ونظراً لضيق الوقت المتاح من أجل تقديم العروض في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، قد ترغب البلدان بالتالي في درس جملة خيارات على الشكل الآتي:

- استخدام مقاطع فيديو، وصيغة «الإنفوغرافيك» وعرض البيانات بمواد بصريّة لإيصال المعلومات المعقّدة كالصّلات القائمة والأولويّات ضمن فترة زمنيّة قصيرة للغاية؛

- توفير مساحة للجهات المعنيّة، كهيئات المجتمع المدني ومؤسّسات القطاع الخاص، لتبادل آرائها حول التقدّم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة؛
- العمل مسبقاً وبشكل غير رسمي مع بلدان أخرى قدّمت عروضاً لمقارنة آليات الاستعراض ونتائجه.

قد تودّ البلدان أيضا أن تدرس أفضل السبل لاستغلال الوقت المتاح لها بين الاجتماعات الرسميّة المعقودة في إطار المنتدى السياسي الرفيع المستوى، من أجل مواصلة الحديث عن الدروس المستمدّة من عملية الاستعراض.